بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain
BFM Box 6135,
London, WC1N 3XX, UK

February 2001. Issue No. 217
العدد ٢١٧، فبراير ٢٠٠١م، ذو القعدة/ذو الحجة ١٤٢١ هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

بانتظار قرار شجاع للاصلاح بالوسائل الدستورية المشروعة

انها خطوات محدودة باتجاه الحل النهائي للمشكلة البحرينية التي استمرت اكثر من ربع قرن. بهذه الكلمات وصف احد السياسيين ما يجري في البحرين في هذه الايام. من الصعب انكار ان شيئا ما يحدث في هذه الجزيرة، خصوصا مع اطلاق سراح بعض المعتقلين والسماح بقدر محدود من حرية التعبير، وعودة الحديث عن الدستور والمجلس الوطني. ومن الصعب كذلك عدم الاعتراف بوجود رغبة لدى الامير لعمل شيء ما لأسباب عديدة من بينها تخفيف الانتقادات التي وجهت للعائلة الحاكمة خصوصا في السنوات الاخيرة. لكن السؤال يدور حول حجم ما يحدث وما اذا كان شاملا وحقيقيا. ولذلك فهناك خطوات متسارعة من قبل الامير وحاشيته لوقف تداعي الوضع السياسي ومعه تداعي سمعة العائلة الحاكمة في الخارج والداخل ايضا. ويبدو ان هناك ادراكا بالخطأ التاريخي الذي ارتكبه رئيس الوزراء الذي تعنّت على مدى ربع قرن متواصلة ورفض الاصلاح وأصرّ على ابقاء الوضع السياسي متوترا. وقد نجم عن ذلك دخول البلاد حقبة سوداء لم تعرف مثلها من قبل، حتى أصبحت حكومة البحرين تقارن بأسوأ حكومات العالم وأشدها بطشا وشراسة.

بدأ تفكير النظام في القيام بشيء من الاصلاحات عبر مشروع لتغيير الدستور، الامر الذي سيبقى مثارا للجدل بسبب تجاوزه لمواد ذلك الدستور. وعرض المشروع على لجنة عيّن الامير جميع اعضائها لاقرار ما جاء في المسودة، وتم ذلك بالفعل، ورفع المشروع الى الامير. وهناك قرار بعرض ذلك المشروع لاستفتاء عام خلال هذا الشهر. وقد اعترضت المعارضة بجميع فئاتها على مشروع تغيير الدستور نظرا لمخالفته لدستور البلاد. وكانت المعارضة قد اقترحت اجراء استفتاء شعبي نزيه للنظر في تلك التغييرات. واشترطت لكي يكون الاستفتاء نزيها ان يكون باشراف مراقبين دوليين غير منحازين للحكومة، وان يسبق ذلك حدوث انفراج عام لكي يتم الاستفتاء في اجواء توفر للمواطنين الاستماع الى وجهات النظر المختلفة بحرية وفي اجواء بعيدة عن التوتر. ولكي يتحقق ذلك فلا بد من اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والسماح بعودة غير مشروطة للمبعدين والغاء القوانين التعسفية وفي مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة ومحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب. فاذا تحققت هذه الظروف فسوف تتوفر لمناقشة المشروع الاميري ظروف مواتية. اما في ظل الاوضاع القائمة فيستحيل طرح وجهة نظر موضوعية حول المشروع. فعيون اجهزة التعذيب مفتوحة تراقب المواطنين ليلا ونهارا، وهذه الاجهزة منعت عقد اية ندوة لمناقشة المشروع بحرية وفي غياب الوصاية الحكومية، ومنعت علماء الدين والمناضلين الذين أطلق سراحهم من السجون من التمتع بحقوقهم الدستورية مثل حرية التعبير والتحرك. حدث كل ذلك في ظل هيمنة اعلامية مطلقة وموجهة من قبل اجهزة الامن والاستخبارات هدفها التشويش على الحقائق وايهام الناس بان تغيير الدستور هو طريق الخلاص، بينما تم تغييب الاصوات الحرة بشكل متعمد ومتواصل.

كانت ندوة نادي الخريجين التي عقدت في ١٤ يناير الماضي مناسبة فريدة للمواطنين للادلاء بآرائهم حول مشروع تغيير الدستور، واعتبر بمثابة الاستفتاء الشعبي على ذلك، فكانت النتيجة رفضا شعبيا مطلقا للمشروع الحكومي ومطالبة بتحقيق المطالب الشعبية كلها بدون استثناء. واتضح خلال الندوة ان اجواء الحرية هي التي يمكن ان تؤدي الى الاستقرار والامن والحفاظ على هيبة البلاد والدولة وكرامة الشعب. وهذا عكس ما حققته سياسات رئيس الوزراء خلال ربع قرن من القمع والتعسف والاستبداد. فمنذ ان فرض رئيس الوزراء وهندرسون على البلاد نظام القمع لم تعرف البلاد اي شكل من الاستقرار او الهدوء، بل بقي الوضع متوترا بصورة متواصلة خلال السبعينات والثمانينات والتسعينات. وخلال تلك الحقبة السوداء قدم الشعب من التضحيات الشيء الكثير بينما كان رئيس الوزراء يستمتع بسفك الدماء وتعذيب الابرياء، مدعوما بأبواق دعائية استنزفت اموال البلاد، واجهزة قمعية تفننت في تعذيب الاطفال والنساء والشيوخ والشباب. فكانت النتيجة مفاصلة شبه كاملة بين شعب البحرين والعائلة الخليفية الحاكمة. في هذه الاثناء طرحت قضية شعب البحرين على العالم بوسائل متحضرة الامر الذي أدى الى تعاطف دولي مع هذا الشعب وتضامن متواصل لم ينقطع حتى الآن. وصدرت قرارات ادانة دولية من قبل جهات دولية كثيرة، وما تزال حتى اليوم. ففي الشهر الماضي اصدرت منظمتان دوليتان، هما المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب ومنظمة العفو الدولية بيانين

التتمة ص ٨

○ أصدر الامير قرارا حدد يومي ١٤ و١٥ فبراير للاستفتاء العام حول المشروع الخليفي لتغيير الدستور. وجاء في القرار ان كل مواطن يبلغ من العمر ٢١ عاما او أكثر يحق له التصويت بـ «نعم» او «لا» على المشروع. واعتبرت المعارضة ان الاجواء غير مهيّأة لهذا الاستفتاء خصوصا مع استمرار تغييب الرموز الشعبية في السجون او في المنافي او فرض الاقامة الجبرية عليهم. وطالبت المعارضة بمصالحة وطنية شاملة والغاء القوانين التعسفية خصوصا قانون امن الدولة والسماح بعودة المبعدين واطلاق سراح السجناء السياسيين ومحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب وافساح المجال امام المواطنين لمناقشة المشروع المقترح بحرية، وذلك من اجل توفير اجواء مناسبة للاستفتاء. وتمنّت المعارضة ان يستجيب الامير وحاشيته لهذه المطالب العادلة التي من شأنها، اذا ما تحققت، ان تعيد الامن والاستقرار الى البلاد وتمنع استمرار تداعي الاوضاع، وانهاء الحقبة السوداء التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد منذ ربع قرن.

○ اصدرت منظمة العفو الدولية والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب بيانين مهمّين بمناسبة مرور خمسة اعوام كاملة على اعتقال الرموز الشعبيين الذين امر رئيس الوزراء باعتقالهم في يناير ١٩٩٦. وناشدت المنظمتان في بيانين منفصلين حكومة البحرين الافراج الفوري عن هؤلاء ووقف العمل بقانون امن الدولة وضمان احترام حقوق الانسان. واهتمت وسائل الاعلام الدولية بالامر وبثت مقتطفات من بيان العفو الدولية. وقد قضى كل من الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع، والشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان، خمسة اعوام في السجن بدون تهمة او محاكمة.

○ وقّع اكثر من ثمانين شخصية حقوقية دولية عريضة مهمة تطالب حكومة البحرين باعادة العمل بدستور البلاد ووقف انتهاكات حقوق الانسان. وتم توقيع العريضة خلال المؤتمر السنوي للفيدرالية الدولية لحقوق الانسان الذي عقد في مدينة الرباط المغربية. وناقش المجتمعون كذلك قضية ايان هندرسون الذي يتم التحقيق في ملفه من قبل الشرطة البريطانية للنظر في التهم الموجهة اليه بارتكاب جرائم ضد الانسانية.

○ اعتبرت الندوتان اللتان عقدتا بنادي الخريجين الشهر الماضي بمثابة استفتاء شعبي واسع ضد مشروع تغيير الدستور. وفي الندوة الاولى طرح المشاركون المطالب الشعبية بوضوح للمرة الاولى منذ ٢٥ عاما بينما كان رئيس لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، يراقب الوضع وقد أصابه الذهول. وطرح الحاضرون اسئلة صريحة حول المطالب الشعبية وحول تناقضات الميثاق مع دستور البلاد، بينما فنّد بعض المحامين الاطروحة الحكومية بشكل كامل. وكانت الندوة الثانية مشابهة من حيث الحماس الجماهيري ضد مشروع تغيير الدستور، وطرح بعض الحاضرين أدلة دامغة على ارتكاب جرائم التعذيب بوحشية ضد المواطنين من الرجال والنساء.

○ نعت المعارضة البحرينية العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان الذي توفي الشهر الماضي بعد صراع مع سرطان الرئة. وكان الفقيد مفكرا عميقا، أثرى المكتبة الاسلامية بعدد من المؤلفات المهمة التي عالجت قضايا حساسة في الفكر الاسلامي الحديث. وكان قد تولى منصبه بعد اختفاء العلامة السيد موسى الصدر خلال زيارة له الى ليبيا في ١٩٧٨.

○ وجهت ضربة قوية لسمعة حكومة البحرين بعد الكشف عن زيارة سرية قام بها عبد الدكتور عبد اللطيف الرميحي لـ «اسرائيل» الشهر الماضي. وتداولت بعض وسائل الاعلام العربية الخبر، بينما سارعت الحكومة لنفيه. وعلم ان الزيارة تمخضت عن الاتفاق على تعاون بين الطرفين، خصوصا في اطار التصدي للنشاط الاعلامي للمعارضة البحرينية في الخارج.

○ برغم ما يقال عن الاصلاحات والانفتاح، استمرت سياسات القمع الحكومية، وتواصلت الاعتقالات في عدد من المناطق من بينها الديه والسنابس. وعرف من بين المعتقلين طفل لا يتجاوز عمره الثانية عشرة. كما كثفت قوات التعذيب الحكومية الضغط على عدد من العلماء الناشطين الذين أفرج عنهم من السجن مؤخرا ومن بينهم الشيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور، ومنعتهم من المشاركة في اي نشاط اجتماعي او سياسي.

ماذا قالوا عن مشروع تغيير الدستور؟

اعتبر الشيخ عيسى احمد قاسم، احد اكبر علماء البحرين وعضو المجلسين التأسيسي والوطني، ان ما يسمى «الميثاق الوطني» يقصر كثيرا في بنوده عن دستور البلاد الذي علق الامير السابق العمل به قبل ربع قرن، قائلا: «ما من ايجابية بالنظر الديمقراطي في المشروع الا وقد سبق اليها الدستور من قبل». واستطرد في المقارنة بينهما ليؤكد تقدم الدستور في مستوى المحتوى الاسلامي والديمقراطي، وقدم امثلة عديدة على ذلك. وفنّد الشيخ عيسى قاسم القول بضرورة مجلس الشورى قائلا: «ان تعليل الحاجة الى المجلس المعيّن بالحاجة الى ذوي الخبرات عليه ملاحظة، اذ ان مجلس الشورى الحالي من الصعب ان يُدّعي بانه أكثر خبرة من المجلس الوطني السابق، او ان الخبرات تتجمع فيه بفارق كبير بالنسبة لذلك المجلس على رغم الفارق الزمني الملحوظ الذي تهيأ معه للوطن ان يكثر من بين ابنائه اصحاب الاختصاص... وكم من خبرة واختصاص كفؤوين خارج المجلس الآن؟». وانتهى الشيخ عيسى قاسم الى القول: «أراهم (الناس) يعجبون كيف لم يأت في هذا السياق اخلاء السجون من سجناء الخلاف السياسي و كيف بقي المبعدون الممنوعون من العودة الى الوطن بعيدين عن وطنهم، وكيف تتأخر عودتهم الشريفة العزيزة خلافا لمنطق المادة ١٧ بند ج من الدستور: «يحظر إبعاد المواطن عن البحرين او منعه من العوة اليها». على ان طبيعة المرحلة الناسخة لمرحلة تعطيل الدستور وآثارها السلبية اول ما تتطلبه محو مثل هذين الاثرين المنافيين جدا لمتطلبات المرحلة القادمة التي يبشر بها، وما تقتضيه من انفتاح وتفاهم وبناء للجسور الموصلة الى التلاحم العام الشامل بالمقدار الذي يسمح بالتحرك المرن السليم على خط الاهداف الوطنية المشتركة المنشودة».

أما الاستاذ علي ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، وعضو لجنة العريضة الشعبية، فقد كتب مقالات نشرته جريدة «القدس العربي» في عددها الصادر في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٠بعنوان: «المطلوب تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية واقامة الحوار الوطني». وقال الكاتب: «ان قرار الحكومة باستحداث نظام المجلسين بعد غياب للسلطة التشريعية دام ما يزيد على ربع قرن من الزمن يثير الكثير من المخاوف والشكوك». ثم تساءل: «من يملك حق ادخال هذا التعديل الخطير في دستور البلاد؟» واستعرض المواد الدستورية التي تحدد طريقة تغيير الدستور معتبرا ان اي عمل خارج تلك النصوص «يعد خرقا فاضحا للدستور». واضاف: «ان اقدام لجنة الميثاق الوطني على اجراء التعديل الخاص باضافة مجلس معين على السلطة التشريعية هو اجراء مخالف للدستور جملة وتفصيلا، وان غياب السلطة التشريعية لا يبرر ارتكاب هذا الخرق الفاضح للدستور». ورأى الكاتب ان «الاخطر من اجراءات التعديل هو التعديل نفسه الذي يتعارض ومبدأ استقلال السلطة التشريعية ومبدأ الفصل بين السلطات، وان كلا من هذا التعديل والاجراء الذي سيتم به يتعارض كلية والسيادة الشعبية في التشريع ومبدأ ان الشعب مصدر السلطات». واضاف ان الدستور ينص على ضرورة مرور خمس سنوات على البدء بتنفيذه قبل اجراء اي تعديل عليه، ويلاحظ انه لم تمر سوى سنتين من العمل بالدستور قبل تعليق العمل به وحل المجلس الوطني. واكد ان السلطة جمّدت الدستور ربع قرن وهو امر مخالف لنصوصه. وبعد طرح ادلة قانونية استنتج الكاتب «ان مجلس الكفاءة والخبرة (المعيّن) اذا ما أعطي صلاحيات المجلس المنتخب اصبح وجوده يتعارض مع ارادة الامة وهو مخالفة صريحة للدستور».

الدكتور يعقوب جناحي، احد رموز المعارضة الوطنية في الخارج، قال ان تعيين مجلس شورى كجزء من السلطة التشريعية خطوة تتناقض مع تصريحات الامير والاعلام الرسمي. جاء ذلك في مقاله الذي نشرته صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر في ٥ يناير ٢٠٠١ بعنوان: «الميثاق الوطني وسقف التغييرات المرتقبة في البلاد». وقال «ان الميثاق يتناقض مع نفسه ولا ينسجم ايضا مع التغيير المراد اجراؤه في نظام الحكم في البحرين، الذي سيصبح نظاما ملكيا وراثيا دستوريا ديمقراطيا، كما جاء في الميثاق». وقال ان اعضاء المجلس المعين لن يجرأوا على محاسبة اي وزير او سحب الثقة منه. واضاف: «ان وجود مجلس معين ووزراء يتمتعون بكامل العضوية في المجلس الوطني بحكم مناصبهم سيجعل الديمقراطية والمشاركة الشعبية شكلية لا محالة، حيث ان النواب المنتخبين سيصبحون هامشيين والاعضاء المعينون هم اصحاب القرار في التشريع، وبذلك وبدلا من ان نحذو حدو «الديمقراطيات العريقة»سنقتبس نقيضها التي تمارس في بعض البلدان، والتي هي خديعة ديمقراطية تعتمد مقولة: «قولوا ما تريدون ونعمل ما نريد». واشار المقال الى ان الاستفتاء، لكي يكون نزيها، يجب ان يكون «بحضور مراقبين دوليين» وان تكون القضايا موضع الاستفتاء واضحة. وانتهى المقال الى القول: «لنرفع الوصاية عن شعبنا وعدم الثقة في قدراته و امكانياته العقلية وصحة خياراته ورغباته، وليعطى الثقة الكاملة في اختيار ممثليه وتقرير مسار مشاركته في السلطة التشريعية، لانه جدير بذلك وتاريخه العميق الجذور ورصيده الثقافي والاجتماعي شاهد على ذلك».

وأصدرت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين بيانا حول المشروع الخليفي لتغيير الدستور استعرضت فيه تاريخ العلاقات المرّة بين آل خليفة وشعب البحرين، ومحاولات الحكومة تزوير حقائق التاريخ علنا. واشارت كذلك الى عدم التزام العائلة الحاكمة بالدستور الذي صدّقه الامير ثم عاد ليعلق العمل به، متسائلة عن ضمانات التزام الامير الحالي بالميثاق الذي يسعى لفرضه على المواطنين. ودعت الجبهة المواطنين «للنأي بأنفسهم عن المشاركة في هذه الملهاة العبثية والاستمرار في نهج المقاومة على طريق التحرير والتغيير، من أجل إقامة نظام الديموقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية وإنهاء حقب الاستبداد والظلم والقهر والتخلص من الحكم القبلي المتخلف والمستهتر».

الاستاذ عبد الرحمن النعيمي في مقاله الذي بث عبر الانترنت في ٢١ يناير بعنوان: «أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر» تمنى «استمرار التناغم بينهما (الحكم والشعب) بحيث تتواصل الندوات والحوارات». وذكر الكاتب عدة نقاط مهمة منها ان «الميثاق وثيقة سياسية من طرف واحد .. لان الخط العام فيها يعبر عن رؤية الحكم»، وان البلاد ليست بحاجة الى مجلس شورى يشارك المجلس الوطني صلاحياته التشريعية ولا ننصح بان يكون استشاريا للحكومة «حيث ثبت عدم جدواها في المرحلة السابقة»، اننا لسنا مع الاستفتاء على الميثاق، حيث لا يحتاج الميثاق الى استفتاء، وان «الديناصورات في الداخلية وغيرها سيعملون على ان يكون الاستفتاء شكليا او يزوّرون الارادة الشعبية، وهم يطبخون من الآن طبختهم»، وان تسود الاجواء الديمقراطية قبل الاستفتاء وليس بعده، وهذه الاجواء تتطلب، في رأي الكاتب: «الانفراج السياسي بكل ما يعنيه، والغاء كافة القوانين التعسفية المسلطة حالية على رقاب المواطنين».

وفي مقال آخر قال: «في بلدان الديمقراطيات العريقة، يستفتون الناس على نقاط محددة. هل تريد ملكية او جمهورية؟ . هل ترفض او تؤيد تقليص سنوات الرئاسة من سبع سنوات الى خمس كما جرى في فرنسا. هل تؤيد الانضمام الى الوحدة الاوربية ام تريد بلادك خارجها، كما جرى في الدانمارك؟ واذا كان هناك اكثر من قضية، فيطلب من الناس ان تقول كلمتها في كل قضية من القضايا المطروحة للاستفتاء: هل تريد مجلساً او مجلسين؟ هل تؤيد تحويل البلاد الى ملكية؟ وهكذا (لكن ذلك غير مطروح في الاستفتاء المزمع). وقال: «زبدة الكلام في مشروع الميثاق مسألتان: تغيير تسمية البلاد الى ملكية بدلاً من دولة ، وهي رغبة اميرية وليست حاجة موضوعية أملتها التطورات السياسية والاقتصادية في البلاد. والا فان اصابع الاتهام بالنقص ستشير الى غير البحرين من الدول الخليجية. والمسألة الاهم هي اعطاء مجلس الشورى المعين صلاحيات تشريعية، بالاضافة الى المجلس الوطني المنتخب من قبل الشعب... نقول لسنا بحاجة الى مجلس شورى يشارك المجلس الوطني صلاحياته التشريعية. ويجب ان تكون السلطة التشريعية مقتصرة فقط على المجلس الوطني المنتخب أعضاؤه من قبل الشعب... لذا فنحن لسنا مع الاستفتاء على الميثاق. حيث لا يحتاج الميثاق الى استفتاء».

الاستاذ أحمد الذوادي، السياسي المخضرم الذي يعيش في المنفى منذ عقود قال في مقال نشرته صحيفة «القدس العربي» في ٨ يناير: «بالنسبة لنظام المجلسين، فهو حسب رأينا أكبر من حاجة بلادنا الصغيرة والأجدى أن نستعيد عمل المجلس الواحد المنتخب وذي الصلاحيات التشريعية والرقابية. فنظام المجلسين، وخاصة إذا كان المجلس الآخر معينا بالإضافة لكونه مبعثرا للجهود والطاقات المتواضعة، ويحمّل البلاد أعباء دون مردود سوى التعقيد والعرقلة، فإن قيامه يبرر المخاوف من أن يكون الهدف من قيام المجلسين كما هو مخطط، أن يعرقل المجلس المعين عمل المجلس المنتخب، ويلغي المجلس المعين ما يتوصل إليه المجلس المنتخب، فتسلب صلاحيات السلطة التشريعية المنتخبة لصالح المجلس المعين الذي هو في المحصلة يمثل السلطة التي اختارت أعضاءه وعينتهم فيه. وهكذا تصل الأمور إلى وضع «كأننا يا بدر لا رحنا ولا جينا». ومن هنا فمن الواجب علينا أن نكرر ونؤكد أن الأصوب والأجدى، أن يصير القرار إلى تفعيل الدستور وعودة المجلس الوطني المنتخب طبقا للدستور مما يتيح لنا ممارسة حياتنا الديمقراطية الحقيقية، ونراقب سيرها وما تفرزه من إيجابيات ومن نواقص، نعمل على إثراء الأولى وعلى تلافي أو إصلاح الأخرى. وإذا أظهر التطبيق العملي للدستور بروز حاجة لأي تعديل، فعندها نصير إلى تدارس الأمر ضمن الأطر الدستورية الشرعية، وهناك يتم التوصل إلى القرار الصائب المدروس والممتحن بنار الممارسة والتطبيق».

وقال الدكتور منصور الجمري في مقال له بث عبر الانترنت: «الاستفتاء الذين تحدث عنه الأمير غامض جدا، ويبدو أن الحكومة ستسعى لتمرير برنامجها بدون السماح لأحد بمناقشة التغييرين الأساسيين اللذين سعت لفرضهما على الشعب. وهذا يطرح السؤال حول شرعية السلطة السياسية. بمعنى آخر، هل سيمتلك النظام السياسي شرعية دستورية بعد فرضه تغيير الدستور بالأسلوب المطروح؟».

يوميات البحرين في شهر يناير ٢٠٠١

٢٥ ديسمبر

● بمناسبة قرب عيد الفطر المبارك، تقدمت المعارضة البحرينية بأحر التهاني والتبريكات لشعب البحرين والامة الاسلامية كلها، متمنية ان تتحقق تطلعات الجميع لحياة يسودها العدل والحرية واسترداد الحقوق السليبة. وأعربت عن تضامنها الكامل مع المعتقلين السياسيين في البحرين الذين يقضي بعضهم ما يقرب من ستة اعوام بدون تهمة او محاكمة، وتضامنها مع السجناء الفلسطينيين لدى الكيان الاسرائيلي. وناشدت المواطنين تذكر الشهداء جميعا يوم العيد بزيارة قبورهم وعائلاتهم للمواساة. وتوجهت الى الحكومة مطالبة باطلاق سراح هؤلاء جميعا والتوقف عن الانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان. وأكدت استمرار نضالها السلمي العادل والمشروع لاستعادة الحقوق السليبة وتحقيق العدالة في ارض اوال وذلك بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب والقتل السياسي والاعتقال التعسفي، وانها لن يهدأ لها بال حتى ينال كل ذي حق حقه.

● ومن جهة اخرى ذكرت صحيفة «الوطن» الكويتية ان حكومة البحرين تعتزم طرح فكرة الوحدة مع الكويت تمهيدا للاندماج الخليجي. وقالت الصحيفة ان الشيخ حمد يرغب في احياء الفكرة الاساسية التي طرحت عند تشكيل دولة الامارات العربية المتحدة وذلك بان يشمل الاتحاد ايضا البحرين وقطر والكويت، مرجحة ان يتم طرح الفكرة في القمة الخليجية التي ستعقد في البحرين يوم السبت المقبل. وتمنت المعارضة البحرينية ان تتحقق الوحدة الخليجية التي تعتبرها احد اهداف ابناء المنطقة. لكنها أعربت عن شكها في جدية الطرح خصوصا ان الحكومة طرحت فكرة الوحدة مع قطر قبل عامين. لكنها تراجعت عندما طرحت الحكومة القطرية عرض الاقتراح للاستفتاء الشعبي. اما اذا اقتصرت الوحدة على البحرين والكويت فسوف يتحمس شعب البحرين للفكرة للتخلص من الكارثة السياسية التي حلت به تحت الحكم الحالي، بينما قال سياسيون كويتيون ان شعب الكويت سوف يرفض الانضواء تحت حكم يشارك فيه آل خليفة بعد ان اتضحت طبيعة تعاملهم مع مواطنيهم.

● وما تزال أصداء الاعتداء الوحشي على المسيرة السلمية التي انطلقت يوم الجمعة الماضية لدعم شعب فلسطين تدوي في انحاء البلاد وتدفع المراقبين الى التساؤل عن دوافع ذلك العدوان الهمجي خصوصا ان القضية لا تتعلق بالوضع الداخلي في البلاد. وبرغم نفي الحكومة على لسان مسؤول لم يذكر اسمه اعتقال اي مواطن، فقد اكدت الانباء ان عددا من المواطنين اعتقلوا يوم الجمعة وربما أفرج عن أغلبهم لاحقا. كما أكدت الانباء ان الضابط خليفة الشاعر وجه تهديدات للمتظاهرين قبل بدء العدوان، قال فيه ان المسيرات ممنوعة حتى لو كانت لدعم فلسطين. وبعدها بلحظات بدأ العدوان الوحشي حيث واجهت القوات المرتزقة المواطنين بينما كانت قوات اخرى تطلق الغازات المسيلة للدموع والخانقة. وقد اهتمت وسائل الاعلام الدولية بالخبر وبثته بعض محطات الراديو والتلفزيون مثل هيئة الاذاعة البريطانية وقناة الجزيرة القطرية.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القدس العربي» اللندنية في عددها الصادر يوم السبت الماضي مقالا مهما للاستاذ علي ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، وعضو لجنة العريضة الشعبية، بعنوان: «المطلوب تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية واقامة الحوار الوطني». وقال الكاتب: «ان قرار الحكومة باستحداث نظام المجلسين بعد غياب للسلطة التشريعية دام ما يزيد على ربع قرن من الزمن يثير الكثير من المخاوف والشكوك». ثم تساءل: «من يملك حق ادخال هذا التعديل الخطير في دستور البلاد؟» ثم استعرض المواد الدستورية التي تحدد طريقة تغيير الدستور معتبرا ان اي عمل خارج تلك النصوص «يعد خرقا فاضحا للدستور». واضاف: «ان اقدام لجنة الميثاق الوطني على اجراء التعديل الخاص باضافة مجلس معين على السلطة التشريعية هو اجراء مخالف للدستور جملة وتفصيلا، وان غياب السلطة التشريعية لا يبرر ارتكاب هذا الخرف الفاضح للدستور». ورأى الكاتب ان «الاخطر من اجراءات التعديل هو التعديل نفسه الذي يتعارض ومبدأ استقلال السلطة التشريعية ومبدأ الفصل بين السلطات، وان كلا من هذا التعديل والاجراء الذي سيتم به يتعارض كلية والسيادة الشعبية في التشريع ومبدأ ان الشعب مصدر السلطات».

٢٧ ديسمبر

● قامت قوات الشغب الاجنبية مدعومة بمجموعات من قوات التعذيب صباح اليوم بمحاصرة منطقة الدراز لمنع اقامة صلاة العيد فيها. ولم تعرف بعد الاسباب التي دفعت الحكومة لارتكاب هذه الجريمة بحق المسلمين الذين تهيأوا لاحياء مراسم يوم عيد الفطر المبارك. وكانت انباء قد انتشرت بان ابناء البحرين مستاءون جدا من استمرار الحصار على منزل الشيخ الجمري واستمرار اعتقال احرار البلاد بدون مسوغ دستوري. وانتشرت في الاونة الاخيرة مشاعر الاستياء هذه معبرة عن نفسها بالشعارات المكتوبة على الحيطان و رفض التطبيع مع النظام الجائر ما لم ترفع حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ ربع قرن بأمر من رئيس الوزراء. كما أصدر رئيس الوزراء قرارا بمنع المواطنين من اداء صلاة العيد بمسجد الغدير بمنطقة سترة. وتم استدعاء احد علماء الدين الكبار، الشيخ عبد الحسين الستري، ومدير المسجد الحاج يحيى، لاخبارهما بالقرار الجائر. وكانت انباء قد انتشرت ان المواطنين يعتزمون الخروج في مسيرة لدعم شعب فلسطين بعد صلاة العيد هذا اليوم، الامر الذي تعتبره العائلة الحاكمة «تهديدا لامن الدولة».

في اطار السياسات القمعية شن المعذب المعروف خالد الوزان في الساعات الاولى من صباح يوم امس الاول (٢٥ ديسمبر) عدوانا على منزل المواطن عبد علي السنكيس، ٣٤، وبعد ترويع الاطفال والنساء اللاتي آوين الى فراشهن بعد ليلة من العبادة والتهجد، اعتقل الشاب ونقل الى غرف التعذيب بمركز الخميس الذي يديره هذا المعذب. والمعروف ان الوزان هو الذي مزق جسد الشهيد سعيد الاسكافي بعد الاعتداء عليه بوحشية في ١٩٩٥. وقد حصل هذا القاتل على عدة اوسمة من العائلة الحاكمة مكافأة له على جرائمه. ويخشى على الشاب من التعذيب وسوء المعاملة. وكان الوزان قد هدد قبل بضعة ايام باعتقال شباب السنابس بعد حصوله على الضوء الاخضر من رئيس الوزراء شخصيا.

● وكان جلاد آخر هو عدنان الضاعن، قد هدد كلا من الشيخ حسين الاكرف، ٣٢، والحاج حسن جار الله، ٧٠ عاما، بالاعتقال والتعذيب اذا لم يخبراه عمن وزع منشورا بمنطقة الدراز ينتقد المشروع الخليفي لتغيير الدستور، وقال ان رئيس الوزراء يعتبر ذلك «تهديدا لامن الدولة». وكان الشيخ الاكرف قد تعرض قبل اسبوع لتعذيب وحشي على يدي فاروق المعاودة بسبب مشاركته في مسيرة دينية تقليدية.

● ومن جهة اخرى قامت قوات الشغب قبل يومين بنزع اعلام فلسطين من اعمدة الانارة والمساجد وبعض المنازل بمنطقة بوري، و ارتكبت تلك القوات جرائم بحق المواطنين حيث تعرضت لهم بالضرب والاهانة، وكان واضحا من لهجة تلك القوات انهم اجانب استقدمتهم العائلة الخليفية لقمع ابناء البحرين ومنع اية مسيرة لدعم شعب فلسطين. وتعرض المواطنون الذين تحدّوا تلك القوات وشاركوا في مسيرة المنامة الداعمة لشعب فلسطين لعدوان وحشي حدثت في اثره مناوشات بين الجانبين. واستعمل الاطفال الحجارة لرشق القوات الاجنبية، بينما كانت صور ما يجري بين اطفال فلسطين وقوات الاحتلال ماثلة امامهم.

● وتعبيرا عن الغضب الشعبي والاستياء تجاه السياسات الحكومية شوهدت الليلة الماضية حرائق احتجاجية صغيرة في اطارات السيارات على الشارع العام الفاصل بين جدحفص والديه. وشوهدت القوات المرتزقة وهي تسرع لاطفائها. وفي اطار محاولاتها للترويج لتغيير الدستور بالقوة المفروض على الشعب قامت الحكومة بنشر اعلانات ترويجية لذلك موقعة باسم رئيس لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة. ويوازي تلك الحملات الدعائية سياسة شرسة لقمع نشر اي رأي معارض لتلك التغييرات التي تفرض على ابناء البحرين بالنار والحديد مغلفة بكلمات جوفاء عن الديمقراطية.

● وعلى صعيد آخر كتب الاستاذ عبد الرحمن النعيمي، مقالا حول المشروع الخليفي لتغيير الدستور جاء فيه ما يلي: «يستخدم العهد الجديد خطابا سياسيا جديدا ليس فقط على اطراف المعارضة او جماهير الشعب، او حتى المراقبين السياسيين، وانما ايضا على الطبقة الحاكمة، وفي مقدمتهم رموز المرحلة الماضية الذين يغيّرون جلودهم وألسنتهم ليواكبوا ويسايروا ويستمروا في المواقع التي احتلوها». وقال ان هذا الجديد جاء «بعد ان عجزت كافة السفن عن انقاذ النظام من الورطات الداخلية والخارجية التي حشر نفسه فيها لحماقاته وعناده، وبالتالي لا تزال تلاحق العهد الجديد».

٢٨ ديسمبر

● تصاعدت المطالبة الدولية بالافراج الفوري عن ثمانية مواطنين أبرياء سجنهم رئيس الوزراء ظلما وعدوانا قبل اربعة اعوام بتهم ملفقة. وكان ثلاثة من هؤلاء قد صدرت بحقهم احكام بالاعدام بينما حكم على خمسة آخرين بالسجن المؤبد. وصدرت الاحكام عن محكمة امن الدولة السيئة الصيت التي يرأسها قضاة من العائلة الحاكمة، بعد اتهامهم باشعال حريق في ١٩٩٦ تشير الدلائل انه من صنع فرق الموت الخليفية التي انتشرت في انحاء البلاد آنذاك. ويؤكد محامو هؤلاء المظلومين انهم أبرياء من جميع التهم التي وجهت اليهم وان قرار اعدامهم «قرار سياسي» اتخذته العائلة الحاكمة لارهاب شعب البحرين. وكانت الضغوط الدولية قد منعت الامير السابق من تنفيذ حكم الاعدام الذي صدر بحق ثلاثة من المتهمين هم: علي احمد عبد الله العصفور، يوسف حسن عبد الباقي، احمد خليل ابراهيم حبيل، بعد ان ادى اعدام الشهيد عيسى قمبر في قضية ملفقة الى ردود فعل محلية ودولية كبيرة. ورفضت العائلة الحاكمة السماح بمراقبين دوليين لمتابعة اجراءات المحكمة التي اصدرت احكامها الجائرة في وقت قصير جدا بعد استلامها الاوامر من رئيس الوزراء شخصيا. وكانت السفارة البنغلاديشية قد تقدمت باحتجاج رسمي الى حكومة البحرين بعد دفن سبعة من رعاياها الذين لقوا مصرعهم في الحريق بسرعة مذهلة، ومنع السفارة من فحص الجثث للتحقق من ادعاءات جهاز التعذيب البحريني.

● ومن جهة اخرى ما يزال الشعور بالاستياء يعم المواطنين بعد ان ارتكب رئيس الوزراء جريمة منع المواطنين من اداء صلاة العيد يوم امس بجامع الصادق بالدراز، ومنع خروج مسيرات شعبية لدعم الشعب الفلسطيني. وكانت قوات التعذيب والشغب الحكومية قد حاصرت المنطقة منذ الصباح الباكر لمنع المصلين من دخولها، وأجبرتهم على العودة الى قراهم. ومنع رئيس الوزراء كذلك اقامة صلاة العيد بمنطقة سترة. وفي منطقة السنابس يتعمق الشعور باليأس من اصلاح النظام الفاسد بعد اعتقال المواطن محمد عبد الله السنكيس قبل ثلاثة ايام بتهم مشاركته في الانتفاضة السلمية قبل خمسة اعوام. وتتبنى العائلة الحاكمة حاليا سياسة الانتقام من الشرفاء الذين وقفوا بوجه ارهابها في السنوات الماضية.

● وعلى صعيد آخر ذكرت الانباء ان جهاز التعذيب الذي أنشأه ايان هندرسون، أصدر قرارا بمنع المواطن محمد حسن جواد، ٥٣، من العمل في اية دائرة حكومية، كما هو الحال مع مئات المواطنين الممنوعين من العمل بقرارات من رئيس الوزراء عبر جهاز التعذيب الذي يديره. ويشمل المنع مهندسين ومحاسبين كبارا كان بعضهم قد اعتقل خلال الانتفاضة الشعبية المباركة وقضى سنوات في غرف التعذيب الخليفية. وتحتفظ المعارضة بقائمة تحتوي اسماء بعض الممنوعين من العمل. وكان المواطن المذكور قد اعتقل في العام ١٩٩٥ وعذب على يدي الجلاد عبد العزيز عطية الله آل خليفة، كما اعتقل العام الماضي فترة تزيد على عام بدون اي مبرر، وتلقى خلال اعتقاله تعذيبا وحشيا متواصلا. وبعد مشاركته في مسيرة سلمية لدعم الشعب الفلسطيني الشهر الماضي، اعتقل مرة اخرى وعذب بقسوة وهدد بالمزيد من الاعتقال والتعذيب اذا شارك في اي نشاط اجتماعي او ديني او سياسي. وعلم كذلك ان ابنته، رملة، التي قضت في غرف التعذيب حوالي عام كامل، ممنوعة من العمل كذلك. وقد فصلت مؤخرا من عملها بعد ثلاثة ايام من حصولها على وظيفة بشركة ترافكو بعد ان استلمت الشركة تهديدات من المعذب المعروف عدنان الضاعن.

● ومن جهة اخرى ناشدت المعارضة حكومات دول مجلس التعاون الخليجي الذين سيجتمعون بعد يومين في قمتهم العشرين بالمنامة، عمل ما في وسعهم لاقناع حكومة البحرين بالتوقف عن سياسات القمع التي تفرض على المواطنين برغم ما تطلقه ابواقها من ادعاءات عن الانفتاح والاصلاح. وقالت المعارضة ان استقرار الخليج وامنه يتطلبان ازالة اسباب التوترات الداخلية في بلدانه، وان استمرار رئيس وزراء البحرين في منصبه من اهم عوامل التوتر السياسي في هذا البلد، وذلك بسبب عقليته الاستبدادية والقمعية التي فرضت على البلاد حقبة سوداء امتدت اكثر من ربع قرن وما تزال مستمرة. وتمنت المعارضة على هؤلاء الزعماء اقناع امير البحرين باعفاء عمه من منصبه واطلاق سراح ابناء البحرين المعتقلين والسماح غير المشروط بعودة المبعدين، كما فعلت الحكومة السعودية من قبل، واعادة العمل بدستور البلاد كما تفعل الكويت، والسماح بقدر من الحريات الاعلامية كما تفعل قطر. واعتبرت المعارضة ان قرار امير قطر بحضور قمة المنامة تطور ايجابي لوقف تداعي العلاقات بين البلدين الشقيقين. وكانت المعارضة البحرينية قد تمنت ان يحضر الامير القمة الاسلامية التي عقدت الشهر الماضي في الدوحة لتاكيد التضامن الاسلامي، ولكن ذلك لم يتحقق.

٢ يناير ٢٠٠١

● عبّرت المعارضة عن عدم ارتياحها للتجاهل الواضح الذي ابداه زعماء دول مجلس التعاون

يوميات البحرين في شهر يناير ٢٠٠١

الخليجي في قمتهم التي عقدت بالعاصمة البحرينية قبل يومين تجاه شعب فلسطين ومعاناته. فقد اقتصر البيان الختامي على عبارتين قصيرتين حول القضية جاءتا في المرتبة الثالثة بعد التطرق السلبي للعلاقات مع كل من العراق وايران. وكان هناك رغبة شعبية خليجية بان تتصدر انتفاضة الاقصى جدول اعمال القمة وان تتضمن طرح آليات للتعبير عن التضامن والدعم لشعب فلسطين. وتأمل المعارضة ان يتعزز التوجه نحو تحقيق وحدة خليجية مستقبلية عبر استفتاءات عامة، وكذلك اصلاح الوضع السياسي العام في عدد من دول المجلس باتجاه توسيع دائرة الحريات العامة والسماح بالمشاركة السياسية عبر انتخابات حقيقية ومنع انتهاكات حقوق الانسان. وطالبت المعارضة حكومة البحرين على وجه الخصوص بالتخلي عن سياسة الضغط على دول الخليج الاخرى لمنع توظيف المواطنين البحرينيين او رواتبهم، او المطالبة باعتقالهم، وهي السياسة التي اتبعها رئيس الوزراء في السابق.

● ومن جهة اخرى عبر عدد من ضحايا التعذيب في البحرين عن أمله بان يشهد العام الجديد الذي هو الاول في القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة، نهاية حقيقية لمأساة شعب البحرين التي استمرت طوال ربع القرن الماضي. وقالوا ان ذلك سوف يتحقق اذا قدم مرتكبو جرائم التعذيب الى محاكمة عادلة امام محاكم البحرين او المحاكم الدولية. جاء ذلك بعد في ظل استمرار رئيس الوزراء في محاولاته اليائسة لمنع اي تطوير للوضع السياسي الذي، اذا ما تحقق، فسوف يطال رموز الحقبة السوداء التي فرضها على البلاد. وقال هؤلاء في اتصالات متواصلة مع العناصر والجهات المعنية بحقوق الانسان المحلية والدولية انه لن يكون هناك حل في البحرين ما لم يحاكم المتهمون بانتهاكات رهيبة لحقوق الانسان وتعويض ضحايا الحقبة السوداء. وأشاروا على وجه الخصوص الى كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية وعبد العزيز عطية الله آل خليفة، وايان هندرسون ودونالد برايان وديفيد داربي وعادل فليفل وفاروق المعاودة وخالد الوزان وعدد آخر من رموز الحقبة السوداء الذين تحتفظ المعارضة بملفات مفصلة تحتوي على الجرائم التي ارتكبوها في مجال حقوق الانسان.

● وتشير المعلومات المتوفرة الى ان من بين المعذبين الذين ارتكبوا جرائم بحق ابناء البحرين عناصر مثل دعيج بن عبد الله النهّام الذي مزق اجساد عدد من الابرياء. وما تزال اجساد بعض ضحاياه تحمل آثار جرائمه الوحشية.، ويحظى هذا الجلاد بحماية من رئيس الوزراء شخصيا. اما الملفات الاخطر من كل ذلك فما تزال المعارضة متكتمة عليها بسبب حساسيتها وما يمكن ان يتمخض عنها من توتر خطير في العلاقات بين شعب البحرين وآل خليفة. وتأمل المعارضة ان يبادر الامير لتلبية مطالب شعب البحرين كاملة اذا كان يرغب في غلق الملف الاسود الذي يحتوي انتهاكات خطيرة لم يمارس مثلها الا في معسكرات التصفية النازية ودهاليز التعذيب في ظل حكم بينوشيه في تشيلي، وهي ممارسات ما تزال طيّ الكتمان، كما تقدم.

● ونظرا لتعمق مشاعر ابناء البحرين بسبب تلك الممارسات فمن الصعب محاصرتها ومنع التعبير عنها بما هو متاح من وسائل سلمية. وبرغم الرغبة في تجاوز الازمة فهناك مشاعر قوية خصوصا من الضحايا و عائلاتهم تطالب بالعدالة كشرط اساس لاي اصلاح سياسي، وقالت ان ما تطرحه ابواق النظام حول المصالحة والميثاق لا معنى له اذا بقيت رموز الحقبة السوداء في مواقعها. وقد انتشرت في الايام القليلة الماضية كتابة الشعارات على الجدران في عدد من المناطق وجميعها يطالب بحل حقيقي للازمة.

● وفي اطار سياسات «خلفنة الوظائف» بعد إفشال سياسة «البحرنة» بدأت العائلة الحاكمة العام الجديد بتعيين احد افرادها، محمد خليفة بن دعيج آل خليفة، مديرا تنفيذيا لشركة الغاز الوطنية (باناغاز). وجاء التعيين بقرار من رئيس الوزراء الذي لا يثق الا بابناء عائلته او الاجانب الذين استقدمهم وعيّنهم في الوظائف القضائية والاعلامية والامنية وقوات الشغب. وكان المديرالخليفي الجديد قد عمل ثلاثين شهرا مع شركة نفط البحرين كمدير عام لاعداده لمنصبه الجديد. ويأتي هذا التعيين استكمالا لسياسة «خلفنة الوظائف» التي تصاعدت في العامين الماضيين. وفي الشهر الماضي عينت حيات آل خليفة رئيسة لاتحاد البحرين لتنس الطاولة. وسبق ذلك تعيين هيّة آل خليفة سفيرة في باريس، وتعيينات مماثلة اخرى.

٤ يناير

● اعتبر الشيخ عيسى احمد قاسم، احد اكبر علماء البحرين وعضو المجلسين التأسيسي والوطني، ان ما يسمى «الميثاق الوطني» يقصر كثيرا في بنوده عن دستور البلاد الذي علق الامير السابق العمل به قبل ربع قرن، قائلا: «ما من ايجابية بالنظر الديمقراطي في المشروع الا وقد سبق اليها الدستور من قبل». واستطرد في المقارنة بينهما ليؤكد تقدم الدستور في مستوى المحتوى الاسلامي والديمقراطي، وقدم امثلة عديدة على ذلك. وفنّد الشيخ عيسى قاسم القول بضرورة مجلس الشورى قائلا: «ان تعليل الحاجة الى المجلس المعيّن بالحاجة الى ذوي الخبرات عليه ملاحظة، اذ ان مجلس الشورى الحالي من الصعب ان يُدّعي بانه أكثر خبرة من المجلس الوطني السابق، او ان الخبرات تتجمع فيه بفارق كبير بالنسبة لذلك المجلس على رغم الفارق الزمني الملحوظ الذي تهيأ معه للوطن ان يكثر من بين ابنائه اصحاب الاختصاص... وكم من خبرة واختصاص كفؤوين خارج المجلس الآن؟». وانتهى الشيخ عيسى قاسم الى القول: «أراهم (الناس) يعجبون كيف لم يأت في هذا السياق اخلاء السجون من سجناء الخلاف السياسي و كيف بقي المبعدون الممنوعون من العودة الى الوطن بعيدين عن وطنهم، وكيف تتأخر عودتهم الشريفة العزيزة خلافا لمنطق المادة ١٧ بند ج من الدستور: «يحظر إبعاد المواطن عن البحرين او منعه من العودة اليها». على ان طبيعة المرحلة الناسخة لمرحلة تعطي الدستور وآثارها السلبية اول ما تتطلبه محو مثل هذين الاثرين المنافيين جدا لمتطلبات المرحلة القادمة التي يبشر بها، وما تقتضيه من انفتاح وتفاهم وبناء للجسور الموصلة الى التلاحم العام الشامل بالمقدار الذي يسمح بالتحرك المرن السليم على خط الاهداف الوطنية المشتركة المنشودة».

● ومن جهة اخرى يسود المواطنين شعور بالقلق من محاولات الحكومة التدخل في شؤون المؤسسات الخيرية الاهلية بعد الاعلان عن عزمها على جمع معلومات عن نشاطاتها، واجبار القائمين عليها بتقديم كل المعلومات حول ذلك. وقد بدأت باعداد «دليل» عن الجمعيات التابعة للجاليات الاجنبية التي تعيش في البحرين، وطلبت من القائمين عليها تقديم معلومات مفصلة عن انشطتها. وكانت الحكومة منذ فترة تخطط للسيطرة على المؤسسات الاهلية الخيرية او منعها من العمل بحجج واهية، كما فعلت مع جمعية التوعية الاسلامية التي أصدر رئيس الوزراء قرارا مشؤوما بحلها في ١٩٨٤. وقامت الجهات الخيرية الاهلية خلال الاعوام العشرة الماضية باعمال كبيرة وتقديم المساعدات الضرورية لعدد غير قليل من ابناء البحرين المحتاجين، وذلك بسبب غياب نظام حكومي للرعاية الاجتماعية. وقد حققت هذه الجهات نجاحات باهرة واصبحت موضع احترام المواطنين وتقديرهم، بينما بقيت الحكومة في نظرهم، رمزا لسلب الحقوق والاستحواذ على المتلكات والاموال الخاصة بدون حق. وخلال الانتفاضة الشعبية المباركة، سلبت الاجهزة القمعية من عائلات المعتقلين اموالا طائلة في مقابل الافراج عن ابنائهم، بدلا من تقديم المساعدات لتلك العائلات التي كان بعضها معوزا جدا.

● وعلى صعيد آخر بعث رئيس جهة حقوقية بريطانية معتبرة الى السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية رسالة قال فيها: «انه لأمر مشجع ان يكون كل من منظمة العدو الدولية ولجنة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة قادرتين على القيام بزيارة الى البحرين. ونحن نعلم ان زيارة الامم المتحدة كان من المفترض ان تتم في ١٩٩٩ ولكن تم تأجيلها مريتن من قبل الحكومة، ونعلم الآن ان المقرر لها الآن ان تتم في الفترة ما بين ٢٣ فبراير و ٣ مارس ٢٠٠١. ولكن يجب ان لا نسمح بالتطورات الايجابية التي قامت بها السلطات في البحرين مؤخرا بصرف انظارنا عن استمرار الاوضاع التى تؤدي الى انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان. ونحن نؤيد التصريح الذي احتواه تقرير منظمة العفو الدولية حول قلقها من ذلك: «ما تزال الآليات التي سهلت تدهور اوضاع حقوق الانسان خلال الاحتجاجات قائمة. ومن بينها استعمال الاعتقال الانفرادي الذي يسهل التعذيب وسوء معاملة السجناء، والاعتقال الاداري والمحاكمات امام محكمة امن الدولة التي تقصر اجراءاتها عن المعايير الدولية للمحاكمة العادلة».

٨ يناير

حدثت يوم امس الاول مواجهة كلامية بين موظفي منزل ايان هندرسون ومجموعة من ابناء البحرين واصدقائهم من الاعلاميين البريطانيين. جاء ذلك بعد تسرب معلومات لم يكن التأكد من صحتها بعد بان هندرسون المتهم بارتكاب جرائم ضد الانسانية، ربما جاء الى بريطانيا لقضاء اجازة رأس السنة الميلادية. وقد شوهدت المصابيح مضاءة بمنزله الواقع بمقاطعة ديفون، جنوب غرب بريطانيا. وتوجهت المجموعة المذكورة الى منزل هندرسون مساء الجمعة وانتظرت في فندق مجاور حتى صباح السبت. وعندما توجهت الى المنزل الواقع على تلة مرتفعة محاطا بأسوار وكاميرات، خرج موظفو المنزل وهم ثلاثة رجال وامرأتان، واكدوا عدم وجود هندرسون في منزله. وأعرب كبير الموظفين عن انزعاجه من انتشار مشاعر الغضب بين اهالي المنطقة، قائلا: «الى متى يستمر هذا الوضع، فكلما أشعل مصباح بالمنزل ارتفعت اللافتات مكتوبا عليها «جزار البحرين»؟. وعبر افراد المجموعة ان لا علاقة لهم بشأن البحرين وانهم ليسوا سوى موظفين بالمنزل. ورفضوا بشكل قاطع السماح للاعلاميين بمقابلة هندرسون، متعللين بعدم وجوده. ومنذ العام الماضي بدأت وحدة خاصة بالشرطة البريطانية التحقيق في ملف ايان هندرسون وعلاقته بتعذيب ابناء البحرين، واجرت مقابلات مع عدد غير قليل من ضحايا التعذيب. وتبين من هذه المقابلات ان قائمة المتورطين في الجرائم بحق الانسانية طويلة وتشمل افرادا من ابناء العائلة الحاكمة. وتتابع الجهات المعنية بالملف تحركات هندرسون بدقة لاعتقاله اذا وطأت قدماه بلدا وقعت حكومته على المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

● ومن جهة اخرى وقع اكثر من ألف من مثقفي البحرين على رسالة أعدتها لجنة العريضة الشعبية مرفوعة الى امير البلاد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. وجاء في الرسالة رؤية الموقعين بخصوص الدستور والميثاق الحكومي، وهي كالتالي:

أولا – يشكل دستور البلاد الذي أقر من جمعية تأسيسية منتخبة تمثل الشعب والحكم في السادس من ديسمبر عام ١٩٧٣م، وصادق عليه الأمير الراحل عيسى بن سلمان آل خليفة، من أهم مقومات وثوابت الدولة والمجتمع، والذي لا يجوز تعديله والمساس به، إلا من خلال تفعيل كافة مواده والعمل بالآليات التي نصت عليها عند إجراء أي تعديل فيه.

ثانيا – يشكل مبدأ السيادة الوطنية أهم الثوابت وأقدسها في الميثاق، ويتمثل في الحفاظ على وحدة الوطن وتوطيد سيادته الوطنية، والتضحية بالنفس والنفيس دفاعا عن أرضه وشعبه والمحافظة على هويته وثقافته وكيانه الوطني.

ثالثا – الحكم في البحرين وراثي ودستوري وفقا للأحكام التي نص عليها دستور البلاد.

رابعا – نظام الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، وللمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بدءا بحق انتخاب ممثليهم للمجلس الوطني الذي تنعقد له دون غيره سلطة التشريع وسلطة الرقابة باعتباره السلطة التشريعية وفقا لأحكام الدستور.

خامسا – ضمان الحقوق والحريات العامة، وإشاعة العدالة والمساواة والأمن، وتحقيق الوفاق الوطني، وتأكيد حق المواطنين في المطالبة بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمكفولة بموجب الدستور، مما يضع حدا للعنف في شتى صوره المنتهكة لحرية الفكر والضمير والدين وحرية الرأي والتعبير.

سادسا – مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية. وضمان استقلاليتها، وفقا لما حدده الدستور من صلاحيات ومسؤوليات ومهام كل سلطة تكريسا لمبدأ دولة المؤسسات والقانون.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر يوم الجمعة الماضية (٥ يناير) مقالا للدكتور يعقوب جناحي، احد رموز المعارضة الوطنية في الخارج، بعنوان: «الميثاق الوطني وسقف التغييرات المرتقبة في البلاد». وجاء في المقال ان تعيين مجلس شورى كجزء من السلطة التشريعية خطوة تتناقض مع تصريحات الامير والاعلام الرسمي، و اكد «ان الميثاق يتناقض مع نفسه ولا ينسجم ايضا مع التغيير المراد اجراؤه في نظام الحكم في البحرين، الذي سيصبح نظاما ملكيا وراثيا دستوريا ديمقراطيا، كما جاء في الميثاق». وقال ان اعضاء المجلس المعين لن يجرأوا على محاسبة اي وزير او سحب الثقة منه. واضاف: «ان وجود مجلس معين ووزراء يتمتعون بكامل العضوية في المجلس الوطني بحكم مناصبهم سيجعل الديمقراطية والمشاركة الشعبية شكلية لا محالة، حيث ان النواب المنتخبين سيصبحون هامشيين والاعضاء المعينون هم اصحاب القرار ي التشريع، وبذلك وبدلا من ان نحذو حدو «الديمقراطيات العريقة»سنقتبس نقيضها التي تمارس في بعض البلدان، والتي هي خديعة ديمقراطية تعتمد مقولة: «قولوا ما تريدون ونعمل ما نريد». واشار المقال الى ان الاستفتاء، لكي يكون نزيها، يجب ان يكون «بحضور مراقبين دوليين» وان تكون القضايا موضع الاستفتاء واضحة. وانتهى المقال الى القول: «لنرفع الوصاية عن شعبنا وعدم الثقة في قدراته و امكانياته العقلية وصحة خياراته ورغباته،

يوميات البحرين في شهر يناير ٢٠٠١

وليعطى الثقة الكاملة في اختيار ممثليه وتقرير مسار مشاركته في السلطة التشريعية، لانه جدير بذلك وتاريخه العميق الجذور ورصيده الثقافي والاجتماعي شاهد على ذلك».

١٠ يناير

تواترت الانباء حول الزيارة التي قام بها الدكتور عبد اللطيف الرميحي، مدير مكتب رئيس الوزراء الى «اسرائيل» في الايام القليلة الماضية. ولم يعرف هدف الزيارة او ما دار فيها، لكن مصادر سياسية لم تستبعد ان يكون لها بعد أمني. فقبل عامين ذكرت مصادر صحافية اسرائيلية ان جهاز الامن البحريني استعان بخبرات جهاز الامن الاسرائيلي في قمع الانتفاضة الشعبية الدستورية. وخلال الاسابيع الاخيرة منعت السلطات البحرينية خروج مسيرات شعبية داعمة للشعب الفلسطيني وقمعت بعضها، واعتقلت عددا من المشاركين فيها. وتأتي زيارة الرميحي لتثير المزيد من الشكوك حول طبيعة العلاقة بين العائلة الخليفية الحاكمة وقوات الاحتلال الاسرائيلية. ونفت الحكومة هذا اليوم «قيام اي مسؤول بحريني بزيارة اسرائيل».

● ومن جهة اخرى تواصلت سياسات القمع بحق المواطنين الشرفاء. فقد تعرض الشيخ الجمري للمزيد من المضايقات في الايام القليلة الماضية وازداد الحصار المفروض على منزله. وذكرت الانباء ان جهاز التعذيب هدد الشيخ حسين الديهي، الذي أطلق سراحه بعد اعتقال استمر قرابة الخمسة اعوام بدون تهمة او محاكمة، بوضعه تحت الاقامة الجبرية اذا شارك في اي نشاط ديني او اجتماعي. وتعلمت العائلة الخليفية من النظام العنصري في جنوب افريقيا اسلوب «المنع Banning» الذي يمنع المعتقلين السياسيين الذين يفرج عنهم من ممارسة اي نشاط، ويعرضهم للمزيد من القمع اذا لم يمتثلوا لذلك. وخلال الحكم العنصري في جنوب افريقيا طبق قانون المنع المذكور على مئات النشطاء.

● وعلى صعيد آخر تم اغلاق ملف قضية السرقة التي حدثت في الطيران المدني بعد ان قامت شركات متخصصة بتدقيق حساباتها لمعرفة الاشخاص الذين اختلسوا مبالغ كبيرة من الشركة والمذكورة. وجاء قرار غلق الملف بعد ان توفرات معلومات بان وزير المواصلات نجل رئيس الوزراء على رأس قائمة المتورطين بالاختلاسات. هذا في الوقت الذي ترددت انباء بان دائرة التسجيل العقاري تقوم هذه الايام بتسجيل اراض كبيرة باسم رئيس الوزراء والمرتبطين به. ولم يمكن التأكد من صحة تلك الانباء.

● وعلى صعيد الوثيقة الخليفية لتغيير دستور البلاد، ناشدت المعارضة المواطنين التعاطي معها في اطار الوضع العام في البلاد ومراقبة سياسات الحكومة تجاه القضايا الاخرى ذات الارتباط المباشر بالحقبة السوداء التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد. وأشارت المعارضة الى استمرار الممارسات القمعية بحق المواطنين وخصوصا المعتقلين السياسيين واستمرار اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واستمرار العمل بقانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة، ومنع المواطنين من العودة الى بلادهم، وحماية عناصر جهاز التعذيب خصوصا مرتكبي جرائم التعذيب التي ادت الى استشهاد عدد من ابناء البحرين. وقد أعلنت الحكومة انها سوف تجري استفتاء عاجلا على الوثيقة الخليفية لتغيير الدستور في شهر فبراير. ولم يشر الاعلان الحكومي الى وجود مراقبين دوليين للاشراف على ذلك الاستفتاء او الى وجود رغبة حكومية في تعليق العمل بقوانين الطوارئ وتخفيف ارهاب جهاز التعذيب الحكومي خلال هذه الفترة. كما ان الاستفتاء سوف يتم مع استمرار اعتقال الرموز الشعبيين او بقائهم تحت الاقامة الجبرية وتقييد حرياتهم كما يحدث الآن للشيخ الجمري والشيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور والشيخ محمد الرياش والاستاذ عمران حسين عمران والاستاذ علي العكري وبقية ضحايا التعذيب. وهذا يعني ان الظروف ليس مهيأة لاستفتاء حقيقي. وهناك اجماع وطني على ضرورة اعادة العمل بدستور البلاد كأساس لاي اصلاح سياسي، وعدم المساس بذلك الدستور الذي هو الوثيقة الوحيدة بين شعب البحرين وآل خليفة.

● وفي هذا الاطار اهابت المعارضة بالمواطنين المشاركة في ندوة نادي الخريجين المزمع عقدها يوم الاحد المقبل لمناقشة المشروع الخليفي للتغيير الدستوري، وتحدي جهاز التعذيب وذلك باعلانهم رفض تغيير الدستور بالطريقة المطروحة. وقالت المعارضة ان المشاركة باعداد كبيرة والرد المنطقي على محاولات تسويق المشروع الخليفي وسيلة مشروعة ومطلوبة في الوقت الحاضر. وتمنّت ان يكون الحماس للمشاركة أكبر مما تحقق خلال ندوة نادي العروبة العام الماضي عندما أعرب المواطنون عن رأيهم بوضوح وشجاعة وأفحموا المروّجين لسياسات جهاز التعذيب.

١١ يناير

● نعت المعارضة البحرينية هذا اليوم سماحة العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان الذي توفاه الله عن عمر يناهز السابعة والستين عاما. وكان الفقيد يعاني من المرض منذ بضعة شهور، وانتقل الى ربه يوم امس بعد نقله الى المستشفى اثر تدهور صحته. ندعو الله سبحانه ان يتغمده برحمته ويسكنه فسيح جناته، وانا لله وانا اليه راجعون.

● ومن جهة اخرى استمر اللغط يلف الاوساط السياسية في الخليج في اثر الزيارة التي قام بها مؤخرا الدكتور عبد اللطيف الرميحي، مدير مكتب رئيس الوزراء الى «اسرائيل». فقد استنكرت الحكومة البحرينية نشر هذه الأخبار التي وصفتها بأنها «غير صحيحة»، وطالبت بالتحقق من صحتها من الجهات المعنية . وكانت مصادر دبلوماسية غربية في القدس المحتلة قد ذكرت أن مدير مكتب الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء دولة البحرين قام بزيارة غير معلنة لـ «إسرائيل» في الأيام الماضية التقى خلالها بعدد من المسؤولين. ونقلت صحيفة (القدس العربي) الصادرة في لندن عن تلك المصادر وصفها للزيارة بانها «خاصة». ورفضت المصادر الكشف عن هوية المسؤولين الإسرائيليين الذين التقاهم المسؤول البحريني. وتمنّت المعارضة البحرينية على الحكومة وقف هذه الاتصالات المشبوهة فورا والسماح لشعب البحرين بالتعبير عن دعمه لشعب فلسطين بالاساليب السلمية المشروعة مثل التظاهرات، ورفع الحظر المفروض على الخطباء وائمة المساجد الذين يمنعهم جهاز التعذيب من رفع معنويات الجماهير في ما يتعلق بفلسطين. ووجهت السلطات البحرينية مؤخرا تهديدات بالاعتقال والتعذيب لعدد من علماء الدين وائمة المساجد ورؤساء المآتم في هذا الشأن.

● واكدت مصادر مطّلعة ان رئيس الوزراء أصدر امرا بعدم اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان الا بعد اجراء الاستفتاء على المشروع الخليفي لتغيير الدستور في ظروف القمع ومنع حرية التعبير. ويقبع هؤلاء الابطال في السجون الخليفية منذ خمسة اعوام بدون تهمة او محاكمة برغم الضغوط الدولية. وذكرت المصادر ان سياسة الحكومة في الوقت الحاضر منع اي نقاش حر حول ذلك المشروع الا في الاطر التي تسمح بها، وتعتقد ان اطلاق اولئك الاحرار سوف يحول دون تحقيق اهدافها. ومنعت علماء الدين وخطباء المآتم والمواطنين الاحرار من عقد اية ندوة حرة لمناقشته، وعدم انتقاده بأي شكل. بينما تعمل كافة القطاعات الوطنية لمنع فرضه على الشعب بالقوة والتهديد والابتزاز، مؤكدة التزامها بدستور البلاد ورفضها انتهاكه بهذه الصورة المفضوحة. وقد دعت المعارضة المواطنين للاستفادة من اية فرصة لاعلان رفضهم المشروع الخليفي لتغيير الدستور والاصرار على اعادة العمل بدستور البلاد. وعلى وجه الخصوص اهابت بالجميع حضور ندوة نادي الخريجين المزمع عقدها يوم الاحد المقبل واعلان موقفهم صريحا وواضحا برفض تغيير الدستور بالصورة المطروحة. ويتوقع ان يتوجه آلاف المواطنين الشرفاء الى تلك الندوة، ولكن يخشى في الوقت نفسه من قيام رئيس الوزراء بمنع عقد الندوة او حصر حضورها بالافراد المحسوبين على جهاز التعذيب.

● وقد أصدرت الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين بيانا حول المشروع الخليفي لتغيير الدستور استعرضت فيه تاريخ العلاقات المرّة بين آل خليفة وشعب البحرين، ومحاولات الحكومة تزوير حقائق التاريخ علنا. واشارت كذلك الى عدم التزام العائلة الحاكمة بالدستور الذي صدّقه الامير ثم عاد ليعلق العمل به، متسائلة عن ضمانات التزام الامير الحالي بالميثاق الذي يسعى لفرضه على المواطنين. ودعت الجبهة المواطنين «للنأي بأنفسهم عن المشاركة في هذه الملهاة العبثية والاستمرار في نهج المقاومة على طريق التحرير والتغيير، من أجل إقامة نظام الديموقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية وإنهاء حقب الاستبداد والظلم والقهر والتخلص من الحكم القبلي المتخلف والمستهتر».

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الذي صدر يوم السبت الماضي مقالا للاستاذ احمد الذوادي حول الميثاق الوطني. وجاء في المقال تفنيد لشرعية التغييرات التي تزمع الحكومة فرضها على الشعب، واعتبر ان العودة الى دستور البلاد هو المخرج الوحيد من الازمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ ربع قرن.

١٢ يناير

● تقدمت مجموعة من المواطنين الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بطلب للحصول على ترخيص بتشكيل لجنة وطنية لمكافحة التطبيع مع الكيان الاسرائيلي، ولكن وزير العمل رفض البت في الطلب وقال ان الموضوع معروض حاليا على رئيس الوزراء. وليس معروفا بعد ماذا سيكون شكل القرار خصوصا في ضوء فضيحة سفر مدير مكتب رئيس الوزراء سرا الى تل أبيب، والتعاون الوثيق بين جهاز الموساد الاسرائيلي وجهاز التعذيب الذي يديره رئيس الوزراء. وكشفت هذه القضية طبيعة الاستبداد الذي يمارسه رئيس الوزراء على البلاد وعلى وزارات الدولة، فهو الذي يصدر القرارات ويمليها على الوزارات التي تنحصر مسؤوليتها بتنفيذها. وقبل بضعة شهور حوّل وزير العمل طلبا من ١٨ مواطنا ومواطنة بتشكيل لجنة مستقلة لحقوق الانسان الى رئيس الوزراء الذي اتخذ القرار لاحقا برفض الطلب. وتجدر الاشارة الى ان رئيس الوزراء هو الذي أمر بغلق جمعية التوعية الاسلامية قبل ١٧ عاما، ثم حرق مبناها قبل عامين.

● من جهة اخرى نشرت صحيفة «جلف ستيتس نيوزلتر Gulf States Newsletter» التي تصدر في بريطانيا في عددها الاخير مقالا بعنوان: «المعارضون يقبلون بمضاضة العمل في اطار نظام جديد». وجاء في المقال الذي تطرق لمشروع الميثاق ما يلي: «يأمل افراد العائلة الحاكمة الشباب ان يؤدي نجاح هذا المشروع الى تقوية موقف الامير في وجه المعارضة التقليدية للتغيير التي يمثلها عمه الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء منذ ١٩٧١». واضافت: «شعر المعارضون المنفيون في لندن ودمشق ان الامير الامير لا يمتلك الشجاعة الكافية لتحدي عمه الشيخ خليفة الذي كرس سلطته لسنوات طويلة من الحكم الاستبدادي». واشارت الى سيطرة رئيس الوزراء على مصادر دخل البلاد من خلال ولديه، وزير المواصلات ونائب رئيس المجلس الاعلى للنفط. وبسبب المعارضة المتواصلة للمشروع ترى النشرة «ان الامير يواجه خطر ازعاج المحافظين المعارضين للديمقراطية في الوقت الذي قد يفشل في اقناع المعارضة الاوسع الراغبة في التغيير الحقيقي». ونسبت الى حركة احرار البحرين قولها ان الامير كان سيحصل على دعم واسع من المواطنين والدول الصديقة الاخرى لو اتخذ اجراءات اصلاحية واسعة. واشارت النشرة الى استمرار عمليات القمع مؤخرا مثل اعتقال الشيخ حسين الاكرف وتعذيبه ومنع العلماء من القيام باي نشاط مثل الشيخ محمد الرياش والشيخ علي عاشور. كما اشارت الى منع الحكومة اي نقاش علني حر لمشروعها والغائها ندوات كانت ستناقش ذلك. وناقشت النشرة كذلك الخيارات المفتوحة امام المعارضة في المستقبل القريب.

● وقبل يومين نشرت صحيفة "هآرتز» الاسرائيلية مقالا حول الوضع في البحرين، حللت فيه الاوضاع وقالت ان الاصلاحات السياسية الحكومية لم تكن بالمستوى المطلوب، وان البلاد محكومة بنظام استبدادي منذ عقود، وهو نظام يرفض التغيير والاصلاح.

● كما نشرت صحيفة «ستراتفور Stratfor.com» الالكترونية مقالا بعنوان: «تخوف من التغييرات في البحرين». وجاء في المقال استعراض لمشروع الامير والاستفتاء المزمع اجراؤه قريبا واحتمالات المستقبل في البلاد. وجاء في المقال: «لقد استقبلت المجموعات الشيعية الاصلاحات التي وعد بها الامير بتخوف وطالبوا الحكومة باطلاق سراح السجناء السياسيين كمؤشر لصدق النوايا». واشار المقال الى ان نسبة البطالة في البحرين تبلغ ٣٠ بالمائة. كما اشار الى انعكاسات ما يجري في البحرين على الدول الاقليمية مثل السعودية وايران. بينما قالت ان الولايات المتحدة الامريكية تراقب الوضع بحذر: «بالنسبة لواشنطن، فان العودة الى البرلمان سوف يأتي بمخاوف بان يشهد المستقبل صعود المعارضة للوجود الامريكي. ولكن واشنطن لا تستطيع من الناحية السياسية معارضة الخطوات نحو الديمقراطية».

● وعلى صعيد آخر قالت مصادر صحافية أمريكية إن الأميرة البحرينية التي هربت إلى الولايات المتحدة للزواج من عشيقها جندي البحرية الأمريكية قد وافقت على أن تُقدم قصتها الحقيقية في فيلم سينمائي يحمل عنوان «الأميرة وجندي المارينز». وقد ظهرت مريم آل خليفة مع زوجها الجندي السابق جاسون جونسون في برنامج تليفزيوني قدمته شبكة إن بي سي الأمريكية في حضور عدد من النقاد السينمائيين. وقالت وكالة اسوشيتدبرس التي أذاعت النبأ إن الممثلة ماريسول نيكولاس سوف تقوم بدور الأميرة التي تبلغ من العمر تسع عشرة عاما. أما زوجها الجندي فسيلعب دوره الممثل مارك بول جوسيلار في الفيلم الذي ستبلغ مدته ساعتين.

يوميات البحرين في شهر يناير ٢٠٠١

١٥ يناير

● لن يتحقق الاصلاح السياسي في البلاد الا بعد تحقق عدد من الامور في مقدمتها اطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة غير مشروطة للمبعدين والغاء قانون امن الدولة، بالاضافة الى اعادة العمل بدستور البلاد. هذا ما توصلت اليه ندوة نادي الخريجين التي عقدت الليلة الماضية بالمنامة. فقد أصدر المثقفون البحرينيون الشرفاء حكمهم بوضوح حول الوضع السياسي في البلاد،، وبذلك لم يتركوا مجالا للتشكيك في حقيقة ما يختلج في نفوس ابناء البحرين. صحيح ان هناك اعلاما رسميا موجها ضد مصالح ابناء البحرين وحرياتهم في اغلبه، لكن هذا الاعلام فشل تماما في تسويق المشروع الخليفي لتغيير الدستور بطرق غير دستورية.

تحدث في الندوة عدد من الاشخاص الذين وافقت وزارة الداخلية عليهم، فعرض هؤلاء وجهات نظرهم التي كان يروّج بعضها للمشروع الخليفي، لكن الموقف الاقوى عبر عنه الحاضرون الذين أجمعوا على رفض التغيير خارج اطار الدستور واعتبروا ان ما يقال عن وجود اصلاح سياسي سوف يبقى فارغا من المحتوى ما لم تتحقق شروط الاصلاح التي من بينها المطالب المذكورة. فلا معنى لميثاق لا ينص صراحة على غلق ملف الحقبة السوداء التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد قبل ربع قرن وذلك بالغاء آليات القمع والاستبداد. واستطاع جاسم فخرو، احد المتحدثين الرسميين، التناغم مع مشاعر المواطنين فطرح ثلاثة شروط لنجاح اي مشروع للاصلاح وهي اطلاق السجناء والسماح بعودة المبعدين والغاء قانون امن الدولة. واكد المحامي عباس هلال ان التغيير الدستوري يجب ان يتم وفق دستور البلاد وليس بطريقة مفروضة بالقوة. وردّ علي سيار على قول لاحدى نساء آل خليفة التي حاولت تزوير التاريخ بادعائها ان الدستور لم يكن سوى مسودة لم يتم اقرارها. لكن الموقف الحقيقي لشعب البحرين عبّر عنه عدد من المواطنين الشرفاء الذين حضروا الندوة وطرحوا وجهات نظرهم بقوة متجاهلين ما قد يقوم به جهاز التعذيب بحقهم لاحقا.

فقد طرح المحامي عبد الله هاشم ان من شروط الاصلاح الغاء القوانين التعسفية و رفع الحصار عن «الوالد الشيخ الجمري»، بينما اضافت الدكتورة منيرة فخرو شرطا آخر وهو اعادة المفصولين من العمل الى وظائفهم، مشيرة الى انها واحدة من اولئك المظلومين. وطرح الاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حلّه الامير السابق، جوانب من تناقض المشروع الخليفي لتغيير الدستور مع النصوص الدستورية، واعتبر ان تأكيد الميثاق المذكور على ان الامير فوق جميع السلطات مناقض لنصوص الدستور. واستعرض نصوصا دستورية لتأكيد موقفه. اما الصحافي عقيل سوار فطالب بالغاء قانون امن الدولة الذي قال انه شوه صورة البحرين في العالم. وأشار المواطن جلال فيروز الى استمرار غلق المساجد وفصل الطلاب من المدارس واستمرار الحصار على منزل الشيخ الجمري. كما تساءل السيد ابراهيم كمال الدين كيف يمكن ان تكون هناك ديمقراطية في ظل سلطة قانون امن الدولة. . وبعد كل مداخلة من هؤلاء المواطنين الشرفاء كان التصفيق يدوّي في القاعة، ويحرج عملاء النظام الحاضرين. وقد امتلك المواطنون الشجاعة الكافية للتحدث برغم وجود رئيس لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، الذي يتم حاليا التحقيق في ملفه بارتكاب جرائم ضد الانسانية والذي نشرت صورته العام الماضي في الصحف السويسرية التي احتجت على السماح بوجوده بمقر الامم المتحدة.

لم تترك الندوة مجالا للتشكيك في حقيقة موقف شعب البحرين الرافض لاي تغيير في الدستور خارج ما هو منصوص عليه في بنوده، والذي يؤكد ان الاصلاح السياسي مشروع متكامل يجب ان لا يقتصر على مطلب واحد من المطالب الشعبية ويتجاهل الاخرى. ووعد سعيد الحمد، احد منظمي الندوة، بنقل المطالب الشعبية الى الامير. وكان قد طلب من الحاضرين عدم تكرار المطالب كثيراً لان التصفيق يدوّي بقوة عندما تذكر تلك المطالب. ولوحظ غياب العناصر المحسوبة على رئيس الوزراء عن الندوة في ما عدا عضو لجنة التعذيب المذكور، بينما حضرها مستشارو الامير الثلاثة.

ويأمل المواطنون ان تكون هناك آذان صاغية من قبل من يهمهم الامر للمطالب الشعبية التي من بينها اطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ خليل سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان الذين تمر ذكرى اعتقالهم الخامسة هذه الايام.

ولم تخف دوائر سياسية راقبت مجريات الندوة قلقها من احتمال منع عقد ندوات مماثلة في المستقبل القريب.

١٦ يناير

● بمناسبة حلول الذكرى الخامسة لاعتقال رموز الانتفاضة الدستورية، أعربت المعارضة البحرينية عن حزنها العميق بسبب استمرار اعتقال عدد كبير من ابناء البحرين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان، وأهابت بشعب البحرين احياء هذه المناسبة الاليمة بالوسائل السلمية التي تليق بهؤلاء الأحرار. وناشدت المنظمات الحقوقية الدولية القيام بما تستطيع للضغط على حكومة البحرين من اجل اطلاق سراحهم فورا وبدون شروط، وتعويضهم عما لحقهم من اذى ومتاعب. جاء ذلك بمناسبة الذكرى الخامسة لاعتقالهم التعسفي بأوامر مباشرة من رئيس الوزراء. وكان هؤلاء قد اعتقلوا في الفترة ما بين ١٥ و ٢٠ يناير ١٩٩٦ مع الشيخ الجمري والشيخ حسين الديهي. وأطلق سراح الاخيرين بشروط تسلب حقوقهم الانسانية والدستورية. وطالبت المعارضة كذلك برفع القيود المفروضة على المواطنين الذين أفرج عنهم والتخلي عن سياسة «المنع» التي اكتسبتها العائلة الخليفية الحاكمة من النظام العنصري الذي كان يحكم جنوب أفريقيا سابقا. وقالت المعارضة ان ما يطرح من مشاريع اصلاحية ما يزال خاليا من المحتوى ما دامت أبسط الحقوق الانسانية منتهكة. فاستمرار اعتقال ابناء البحرين بدون تهمة او محاكمة مناقض لدستور البلاد الذي تنص المادة ٢٠ج على ان «المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة، وفقا للقانون».

وكان المواطنون قد أعربوا عن غضبهم ازاء استمرار اعتقال هؤلاء الابطال باشعال حرائق احتجاجية صغيرة في اطارات السيارات بالمنامة. ففي مساء الخميس الماضي شوهدت ألسنة اللهب تتصاعد من تلك الحرائق بالقرب من الكنيسة مقابل مبنى الاوقاف الجعفرية. وقاموا كذلك بكتابة الشعارات الدستورية الرافضة للمشروع الخليفي لتغيير الدستور، الامر الذي أدى الى تعطيل حركة السير . وقد تجمهر الأجانب لمشاهدة هذه المظاهر الاحتجاجية، ثم هرعت قوات التعذيب للموقع وأطلقت الرصاص المطاطي في الهواء لتفريق المتجمهرين وأغلقت الشوارع القريبة والمؤدية للموقع ، كما شوهد عدد من الضباط وهم يراقبون الموقع بتوتر شديد.

● ومن جهة اخرى ما تزال اصداء الاستفتاء الشعبي الرافض للمشروع الخليفي لتغيير الدستور الذي اتضحت نتائجه في الندوة التي عقدت يوم امس الاول بنادي الخريجين تتردد في انحاء البلاد. وقد صدرت نداءات من الشعب لكافة قطاعات المجتمع للتعبير عن رفض التغيير المفروض خارج اطار دستور البلاد. وفي محاولة يائسة للتأثير على الموقف الشعبي الرافض لتغيير الدستور، بث التلفزيون الحكومي الليلة الماضية برنامجا بعنوان: «قراءة في الميثاق» وكان عبارة عن ترويج للميثاق وليس مناقشة لبنوده. ونظرا لطبيعة البرنامج الدعائية فقد فشل في التأثير على آراء ا لمواطنين الذين كانوا أكثر انشدادا لما جرى في ندوة نادي الخريّجين من استفتاء شعبي واسع برفض التغييرات المفروضة بالقوة.

● وفي الوقت نفسه يسود الاوساط المحيطة برئيس الوزراء واجهزة القمع والتعذيب التي تحيطه شعور القلق بسبب فشل سياساتهم الارهابية التي فرضت على البلاد حقبة سوداء ا متدت ربع قرن لم تشهد البلاد مثلها من قبل. وتعارض هذه الفئة اي اصلاح للاوضاع لانها ستكون الخاسر الاكبر في ظل دولة يسودها القانون الدستوري. وذكرت الانباء ان حالة من الهلع والذعر هيمنت على رموز هذه الفئة وفي مقدمتهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية وعبد العزيز عطية الله آل خليفة، بسبب تصاعد الاحتمالات بالتحقيق الدولي في تهم موجهة اليهم بارتكاب جرائم ضد الانسانية. وكررت المعارضة مناشدتها ضحايا التعذيب التعاون الكامل مع الجهات الدولية المعنية وتقديم الافادات المفصلة حول الجرائم التي ارتكبت بحقهم على ايدي عناصر جهاز التعذيب.

● وعلى صعيد آخر عبّر المواطنون عن تضامنهم مع المواطن حافظ الشيخ الذي يحاكم بسبب تعبيره الحر عن رأيه. وقد حضر عدد كبير من المواطنين والصحافيين والمحامين المحاكمة التي عقدت يوم امس الاول معبّرين عن رفضهم قمع الحريات الصحافية من قبل رئيس الوزراء وعصابته. وكان عبد العظيم البابلي، الناطق المصري باسم العائلة الحاكمة، قد رفع دعوى قضائية ضد المواطن حافظ الشيخ بسبب كتاباته التي لا تعجبه. وهناك استياء كبير جدا من سياسات رئيس الوزراء التي تفضّل الاجانب على المواطنين في التوظيف خصوصا في المناصب العليا للدولة. وطالبت المعارضة بالغاء هذه المحاكمة – المهزلة فورا والتوقف عن الاستغلال الرخيص للقضاء من قبل رئيس الوزراء وعصابته، لخدمة قضاياهم الشخصية على حساب المصالح الوطنية العليا.

١٧ يناير

● تعرضت سيارة المحامي عبد الله هاشم لاعتداء غاشم من جهاز التعذيب انتقاما لموقفه البطولي في ندوة نادي الخريجين يوم الاحد الماضي. فقد قام عناصر جهاز التعذيب مساء امس الاول بالقاء مواد كيماوية حارقة داخل السيارة، ولحسن الحظ لم يكن فيها وقت الاعتداء. وجاء العدوان بعد يومين فقط من طرح المحامي عبد الله هاشم قضية الحصار المفروض على الشيخ الجمري علنا بحضور رئيس لجنة التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة في الندوة المذكورة. وسبق الندوة تحذير آخر وجه للمحامي من خلال اعتداء على سيارته الاسبوع الماضي تمثل بتهشيم كل نوافذها بصورة عبثية من قبل جهاز التعذيب. وحذرت المعارضة من لجوء جهاز التعذيب لنشر فرق الموت في انحاء البلاد لمعاقبة العناصر الفاعلة خصوصا التي تتوفر لديها معلومات تدين عناصر الجهاز بارتكاب جرائم ضد الانسانية. ونبّهت المعارضة المواطنين الى التعاطي مع التطورات بحذر شديد، وتصر على المطالبة بإلغاء الآليات التي تسهل انتهاك حقوق الانسان، ومن ذلك رفع الحصانة على مرتكبي جرائم التعذيب والاعتقال التعسفي وفي مقدمتهم عبد العزيز عطية الله آل خليفة ودونالد برايان وعادل فليفل. هذا اذا كانت هناك نية حقيقية للاصلاح.

● وتزامن مع الجريمة المذكورة جريمة اخرى حدثت مساء الاثنين الماضي بمنطقة توبلي. فقد حاصرت قوات التعذيب الحكومية منزل عائلة أحمد مفتاح، واعتقلت ابنها، سامي، ١٧، بعد ترويع العائلة والعبث بمحتويات المنزل. ولا يعرف شيء عن مصير هذا الشاب الذي اقتيد الى غرف التعذيب. وهناك خشية على حياة هذا الشاب خصوصا في ضوء تهديدات بقتله وجهها الجلاد الملازم نادر الدوسري لوالد الشاب بقوله: «سوف أذيق ابنك الموت وأجعله شهيد توبلي المرتقب». ووجهت المعارضة نداء الى الجهات الحقوقية الدولية للتدخل العاجل لانقاذ الشاب سامي من براثن هذا الوحش الذي سلطه رئيس الوزراء على تلك العائلة المستضعفة.

وكان سامي احمد مفتاح قد اعتقل للمرة الاولى في ١٦ يونيو ١٩٩٦ عندما كان عمره ١٢ سنة، ونقل الى مركز التعذيب بالحوض الجاف حيث تعرض لتعذيب وحشي، وبقي معتقلا ٢٣ شهرا متواصلة بدون تهمة او محاكمة. واعتقل مرة اخرى في ١٠ يناير ١٩٩٩ ونقل الى مركز التعذيب بمركز أمن المنطقة الوسطي. وهناك تعرض لشتى أصناف التعذيب على يد الجلاد الملازم عبد الله (أبو راشد). وبعد ثلاثة شهور نقل الى مركز التعذيب بالحوض الجاف، ولم يطلق سراحه الا بعد ان قضى ١١ شهرا بدون تهمة او محاكمة. وبعد هذا التعذيب أفرج عنه ضمن «مكرمة اميرية» في ١٨ ديسمبر من العام نفسه. ولم يمض سوى شهر واحد حتى اقتحمت قوات التعذيب منزله لاعتقاله ولكنه تمكن من الفرار من براثنهم، وظل مطاردا لمدة اربعة شهور. واضطرت عائلته بسبب كثرة الاقتحامات التي تعرضت لها من قبل جهاز التعذيب، لترك المنزل واستئجار شقة صغيرة. وعادت العائلة الى المنزل بعد اربعة شهور معتقدة انها ستكون في أمان، ورجع سامي معها. ولكن سرعان ما تواصلت الاقتحامات، ففر سامي مجددا واختفى.

وقبل أسبوع من شهر رمضان المبارك الماضي شن جهاز التعذيب عدوانا آخر على المنزل. وكان العدوان هذه المرة اكثر وحشية وشراسة. فقد اقتحموا غرفة النوم التي كان جميع أفراد العائلة نائمين فيها، واعتقل والد الشاب واقتيد الى مركز المنطقة الوسطى. في هذه الاثناء كان الجلاد نادر الدوسري قد استلم ملف الشاب، فقال للوالد انه لن يفرج عنه حتى يسلم ابنه. وقال: «اذا اعتقلت سامي فسوف أمزقه وأذيقه شتى ألوان التعذيب». ثم قدم الوالد الى محاكمة اثبتت براءته وأمرت باطلاق سراحه بعد ان قضى اسبوعين تحت التعذيب، ولكنها لم تحكم بأية تعويضات له، ولم تأمر بالتحقيق في جرائم التعذيب التي تعرض لها. ثم اعتقل احد اصدقاء سامي وعذب لكي يدلهم على مكان اختفاء سامي، ثم قدم الى محكمة برّأته وأمرت باطلاق سراحه بعد اربعة ايام.

بعد الافراج عن الوالد بيوم واحد اقتحمت قوات التعذيب منزله مجددا للبحث عن سامي الذي تمكن من الفرار. وفي ١٨ ديسمبر الماضي وبينما كان سامي يسير بمحاذاة احدى الطرق تعرض لمحاولة اغتيال ولكنه نجا باعجوبة، وتمكن من الفرار. بعد فترة قصيرة عاد سامي الى منزله، ولكن قوات التعذيب كانت له بالمرصاد فشنت عدوانا جديدا على المنزل واعتقلته في الساعات الاولى من صباح الثلاثاء الماضي. أيها العالم: أتصدقون ان ذلك يجري في البحرين في عهد «الاصلاحات»؟

● وفي قضية اخرى ما يزال الغموض يلف ظروف وفاة الشاب نادر خلف ناصر العلوي، ٤٣، الذي توفي في السجن يوم السبت الماضي، ولم تسلم جثته الا بعد يومين. وكان هذا المواطن محكوما بالسجن عاما ونصفا بتهم تتعلق بالمخدرات. وبعد تسليم جثته كان رأسه ملفوفا بعصابة. وتدعي السلطات انه استعمل العصابة لشنق نفسه، ولكن اسئلة كثيرة تثار خصوصا مع غياب

يوميات البحرين في شهر يناير ٢٠٠١

تقرير كامل حول الوفاة، وشرح اسباب التحفظ على الجثة يومين كاملين، واستمرار المعاملة السيئة داخل زنزانات التعذيب.

١٩ يناير

● بالرغم من المطالبة الدولية باطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان وبقية المواطنين المعتقلين ظلما، ما يزال رئيس الوزراء يرفض تلك الدعوات ويصر على انتهاك حقوقهم، والامعان في التضييق عليهم. وعبّرت منظمات حقوقية دولية في اليومين الماضيين عن حيرتها ازاء ما يجري في البحرين. فمن جهة يتحدث الاعلام الرسمي عن اصلاحات سياسية ورغبة في انهاء الحقبة السوداء التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد. ولكن من جهة اخرى تستمر الانتهاكات الوحشية بدون توقف. وقد فشلت العائلة الحاكمة في اقناع اية جهة سياسية او حقوقية بشرعية اعتقال الرموز الشعبيين الذين قضوا في السجن حتى الآن خمسة اعوام متواصلة بدون تهمة او محاكمة. ويعتبر استمرار احتجازهم ادانة صريحة للنظام الذي يتظاهر بانه بدأ اصلاحات سياسية في البلاد.

● وكانت قوات التعذيب الحكومية قد شنت في الايام القليلة الماضية حملة قمع رهيبة اكدت لابناء البحرين استمرار الحقبة السوداء برغم طنطنة الابواق الحكومية. فقد اعتدت عناصر جهاز التعذيب، بأمر من رئيس الوزراء، على منازل شقيقات الشيخ حسين الديهي وأرعبت الاطفال والنساء بحجة التحقق من التزام الشيخ بالقرار الذي أصدره رئيس الوزراء بمنعه من التمتع بحقوقه الدستورية والانسانية. وقد صودرت جوازات سفر العائلة في البداية ثم ارجعت، مع بقاء التهديدات الخطيرة باعادة اعتقال الشيخ حسين الديهي اذا حاول التمرد على قرار المنع المذكور. وتجدر الاشارة الى ان العائلة الخليفية استوردت هذا القرار من نظام الفصل العنصري الذي مارسه بحق الاغلبية السوداء خلال الحكم العنصري. وذكرت الانباء كذلك ان الشيخ علي عاشور يتعرض لمعاملة وحشية مماثلة، ويواجه تهديدات بالاعتقال اذا ما رفض الالتزام بقرار المنع السيء الصيت.

● وفي الرباط اصدر المؤتمر الرابع والثلاثون للفيدرالية الدولية لحقوق الانسان قرارا حول البحرين، شجب الانتهاكات الصارخة التي تمارسها الاجهزة الامنية في البحرين ضد حريات الرأي والتعبير والضمير، ومحاولات الحكومة الالتفاف على الارادة الشعبية عبر مجالس غير دستورية. وطالب القرار باطلاق الحريات العامة في البلاد والافراج عن جميع المعتقلين السياسيين والموقوفين في سجون البحرين وعودة المبعدين والمنفيين ووقف جميع الانتهاكات والاساءات للمدافعين عن الديمقراطية وحقوق الانسان. وتضم الفيدرالية منظمات من ٨٦ بلدا من بينها لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين التي حضرت المؤتمر. وناقش المؤتمر قضايا عديدة في اطار شعاره «العولمة والتهميش». وقدمت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين ورقتي عمل وعدة مداخلات تناولت قضية ايان هندرسون، مهندس التعذيب في البحرين والمسؤول عن ارتكاب جرائم ضد الانسانية، وتطرقت لموضوع «الخصخصة واقصاء قطاعات من المجتمع البحريني». وقالت ان الدولة تلعب دورا طاغيا في احتكار الثروة الوطنية وفرض رسوم متزايدة على الخدمات العامة، وان عوائد النفط تعود الى الحكومة التي لا تخضع للمحاسبة امام الشعب.

● ووقع ٨٩ شخصية حقوقية من مختلف المنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمر ومنتدى العولمة على نداء يطالب باعادة الحياة الدستورية في البلاد، قائلة: «نحن الموقعين على هذا البيان نعبر عن تضامننا مع شعب البحرين وحركته الدستورية في نضاله من اجل تفعيل الدستور واعادة الحياة البرلمانية بعد مرور اكثر من ربع قرن على حل المجلس الوطني المنتخب عام ١٩٧٥. نتوجه الى سمو أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، للحوار مع لجنة العريضة الشعبية، واطلاق سراح كافة المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح لجميع المبعدين بالعودة الى البحرين». وأشادت هذه الشخصيات بالجهود التي تبذلها الحركة من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان في البحرين.

● ومن جهة اخرى لوحظ توجه بعض الاشخاص المحسوبين على رئيس الوزراء (مثل محمد بخيت) لشن حملة على المعارضة من خلال بعض الاشارات في اعمدتهم، وذلك بعد الاستفتاء الشعبي في نادي الخريجين الرافض لمشروع تغيير الدستور. ولكن لوحظ كذلك بداية اعترافات حتى من هؤلاء بضرورة الغاء قانون امن الدولة السيء الصيت وبقية المطالب، حيث اصبحوا يتحدثون عن الانتخابات والديمقراطية بعد سنوات من تكرار عبارات رئيس الوزراء بان الممارسة الانتخابية بعيدة عن عادات البلاد وتقاليدها. وحتى طفلة الخليفة اعترفت في عمودها قبل ثلاثة ايام بغياب اجواء الحرية خلال الحقبة السوداء، حيث استبشرت بـ «نسمات الحرية» التي بدأت تهب في العهد الجديد على حد قولها. واعتبرت المعارضة هذا التحول في الخطاب بادرة خير من جهة واعترافا بمطالب الشعب التي عبرت عنها المعارضة بكافة فصائلها من جهة اخرى. وتمنت استمرار رفض الحقبة السوداء وتطور كتابات هؤلاء لتصل الى المطالبة بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب والقتل خارج القانون.

● ومع اقتراب موعد زيارة وفد مجموعة الاعتقال التعسفي الى البلاد (٢٥ فبراير حتى ٣ مارس) حثت المعارضة المواطنين على الاستعداد لهذه الزيارة وتقديم كافة المعلومات المطلوبة لانجاحها. واهابت بهم تقديم هذه المعلومات على وجه السرعة الى الجهات الحقوقية المعنية.

٢٢ يناير

● اعتقلت قوات التعذيب الحكومية ثمانية مواطنين بسبب قيامهم بممارسة مشروعة طبقا لدستور البلاد. وكان هؤلاء المظلومون ضمن مجموعة من المواطنين خرجوا في مسيرة سلمية مساء الخميس الماضي بالقرب من منطقة كرباباد، تضامنا مع الشعب الفلسطيني وتعبيرا عن الموقف الشعبي الصامد بشأن المطالب المشروعة. وعرف من بين المعتقلين أحمد المطوّع، من عراد، محمود عيسى، من المقشع، حسن الملا، من منطقة مني بالسنابس، وخمسة آخرون لم تتوفر اسماؤهم بعد. ونقل الجميع الى مركز التعذيب بالبديع، ثم الى مركز التعذيب بالعدلية. ويخشى على هؤلاء من التعذيب في هذا المركز الذي يعمل فيه جلادون معروفون بوحشيتهم مثل محمود العكوري، والملازم عدنان (الظاعن؟). وكانت المسيرة قد خرجت بعد صلاة المغرب من جامع كرباباد بالقرب من الدوار الرابع بين مركز المعارض ومجمّع السّيف، ورفعت لافتات بالمطالب الشعبية خصوصا اعادة العمل بدستور البلاد وعدم تغييره بالقوة ورفض المشروع الخليفي لتغيير الدستور، ومحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب. كما رفعوا صور الشهداء وبعض الرموز الدينية. وأشعلت النيران في اطارات السيارات تعبيرا عن رفض سياسات القمع التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد منذ ربع قرن.

وقامت قوات التعذيب، بأمر جهاز التعذيب الذي أسسه ايان هندرسون ويشارك في ادارته دونالد برايان، بعدوان وحشي على المتظاهرين، وذلك باطلاق الرصاص المطاطي والغازات المسيّلة للدموع والحارقة. وقامت مجموعة من «فرق الموت» الملثمين بضرب المواطنين بوحشية متناهية. وتمّت مناوشات بين الجانبين فيما كان عدد من الاجانب يراقب الوضع عن كثب. وبعد تفريق المتظاهرين قامت قوات التعذيب بحملة اعتقالات ومداهمات على منازل المنطقة. وخلال جريمة البطش هذه قامت تلك القوات الارهابية باقتحام المنازل وكسر ابوابها والعبث بمحتوياتها. واصيب عدد من المشاركين بالرصاص المطاطي كذلك.

● جاءت هذه المسيرة السلمية تعبيرا عن غضب الجماهير ازاء استمرار الاعتداءات والممارسات القمعية خصوصا من قبل جهاز التعذيب، وسياسات تشويش الحقائق وحماية مرتكبي جرائم التعذيب، خصوصا عادل فليفل الذي لم تصدر اية اشارة رسمية لاحتمال اعتقاله ومحاكمته، بل حتى لمنعه من الاستمرار في ارهابه ضد ابناء البحرين. وناشدت المعارضة المواطنين التأهب لمقابلة الجهات الحقوقية الدولية المتوقع قيامها بزيارات الى البلاد خلال شهر فبراير. وعلى وجه الخصوص فهناك الزيارة المرتقبة لمجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة، ومنظمة العفو الدولية. وأكدت المعارضة على ضرورة تحلي ضحايا التعذيب بالوعي والشجاعة، فهذه فرصتهم التاريخية لعرض قصصهم المأساوية على العالم، كمقدمة للقصاص القانوني من معذبيهم. وناشدت المثقفين والأدباء وعلماء الدين القيام بدورهم في تشجيع ضحايا التعذيب على التعاون مع هذه الجهات، خصوصا ان هناك قضايا اكبر مطروحة امام القضاء الدولي يتطلب نجاحها تقديم افادات مفصلة من قبل الضحايا حول اشكال التعذيب واسماء المعذبين. واعتبرت المعارضة ان هذه فرصة لن تتكرر حيث سيكون بامكان الضحية الاقتصاص القانوني من القتلة والسفاحين.

● وذكرت الانباء ان ندوة اخرى سوف تعقد مساء غد بنادي الخريجين حول الجانبين الاقتصادي والاجتماعي في المشروع الخليفي لتغيير الدستور. وأهابت المعارضة بالمواطنين حضور الندوة بقوة والتعبير الحر عن آرائه ومطالبهم وتكرار الاستعراض الشعبي الذي حدث في الندوة الماضية. وقالت ان الحرية تؤخذ ولا تعطى، وبالتالي فما دام هناك مجال محدود للتعبير عن الرأي والموقف فليبادر ابناء البحرين للاستفادة منه.

٢٣ يناير

● أصدرت منظمة العفو الدولية يوم امس بيانا صحافيا تحث فيه حكومة البحرين على اطلاق سراح اربعة من سجناء الرأي بدون شرط. وجاء في البيان ما يلي: «في الذكرى الخامسة لاعتقالهم بدون تهمة او محاكمة، حثت منظمة العفو الدولية حكومة البحرين هذا اليوم على اطلاق سراح اربعة من سجناء الرأي. وقالت المنظمة: «لقد اعتقل هؤلاء الاشخاص الاربعة لمدة خمس سنوات بدون تهمة او محاكمة بسبب نشاطاتهم السياسية والدينية السلمية، ويجب ان ينتهي هذا الاحتجاز». وكان كل من عبد الوهاب حسين، السيد ابراهيم السيد عدنان العلوي، الشيخ حسن سلطان وحسن مشيمع، قد اعتقلوا في ٢١ و ٢٢ يناير ١٩٩٦. وهم من ضمن عدد من الشخصيات الشيعية الذين اعتقلوا في الوقت نفسه. وجاء اعتقالهم بعد احتجاجات ضد اغلاق عدد من المساجد حيث كانوا يطالبون بشكل سلمي باعادة البرلمان الذي حلته الحكومة منذ ١٩٧٥. وذكرت التقارير ان الاربعة تعرضوا لضغوط كبيرة لحملهم على توقيع افادات للاعتذار عن نشاطاتهم السياسية السابقة والتعهد بعدم التدخل في انشطة سياسية او اجتماعية في المستقبل. ولكنهم رفضوا توقيع هذه الافادات. وقد أطلق سراح مواطنين بحرينيين آخرين من بينهم الشيخ عبد الامير منصور الجمري كانوا قد اعتقلوا في الوقت نفسه واحتجزوا بدون تهمة او محاكمة. ورحبت منظمة العفو الدولية باطلاق سراحهم وسراح اكثر من ٩٠٠ سجين سياسي بعد ان اصدر الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عفوا عنهم منذ ان جاء الى السلطة في مارس ١٩٩٩ بعد وفاة والده».

أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا مماثلا جاء فيه: «تود المنظمة ان تعبر عن قلقها البالغ ازاء استمرار الاعتقال التعسفي لاربعة سجناء سياسيين في البحرين اعتقلوا منذ يناير ١٩٩٦، بدون تهمة او محاكمة.. وجاء اعتقالهم بعد احتجاجات واسعة عمت البلاد بسبب مطالبتهم السلمية باعادة البرلمان والدستور. وذكر البيان ان عبد الوهاب حسين افرج عنه في ١٧ مارس الماضي بقرار من محكمة امن الدولة واعيد اعتقاله بعد ساعة واحدة فقط. وتطرق البيان الى المواطنين الآخرين الذين اعتقلوا تعسفيا واطلق سراحهم ولكنهم بقوا تحت الحصار: «لقد اطلق سراح قادة آخرين من بينهم الشيخ عبد الامير الجمري، الشيخ علي عاشور، علي بن احمد الجدحفصي، الشيخ حسين الديهي. وصدر عفو عن الشيخ الجمري في يوليو ١٩٩٩ بعد ان صدر حكم بسجنه عش سنوات، ولكنه بقي تحت الحصار المنزلي منذ ذلك الوقت». واطلق سراح الشيخ علي بن احمد الجدحفصي في ٢٦ يوليو ١٩٩٩ بعد سجن استمر ثلاث سنوات ونصفا بدون تهمة او محاكمة. واطلق سراح الشيخ علي عاشور في بداية سبتمبر ٢٠٠٠ بعد سجن استمر اكثر من اربع سنوات ونصفا بدون محاكمة. واطلق سراح الشيخ حسين الديهي في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٠ ولكنه منذ ذلك الوقت تعرض لتهديدات من الحكومة بعدم القيام بأي نشاط سياسي... اما عبد الوهاب حسين والثلاثة الآخرون فما يزالون في الاعتقال وقد تعرضوا للضغط لتوقيع افادات ولكنهم رفضوا ذلك. ووضعوا في الشهور الاخيرة في زنزانات انفرادية كجزء من العقاب». وطلبت المنظمة من اعضائها الكتابة الى حكومة البحرين ومطالبتها باطلاق سراح هؤلاء فورا وبدون شرط، انهاء الاعتقال التعسفي والغاء قانون امن الدولة، احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد.

● وفي تطور خطير اعتقلت قوات التعذيب الحكومية في الساعات الاولى من صباح يوم الاحد الماضي عددا من المواطنين بعد مداهمات وحشية على منازلهم. فقد اعتقل من منطقة كرباباد كل من: محمود عبد النبي احمد، ١٨ (المصاب بمرض السكر)، ابراهيم رضي عبد العباس، ٢٠، علي جاسم علي، ٢٠ (اعتقل سابقا)، عيسى عبد النبي الدقاق، ٢٠، سمير جعفر حبيب، ٢٢، وباقر ابراهيم خميس. اما الطفل محمد جمعة عبد الله، ١٢، من المنطقة نفسها فما يزال معتقلا منذ يوم الخميس الماضي بمركز تعذيب الاحداث بمدينة عيسى. وقد تعرض لتعذيب جسدي رهيب. وتخضع منطقة كرباباد لحصار من قبل قوات التعذيب منذ خروج المسيرة الشعبية مساء الخميس الماضي. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية التدخل السريع لرفع الحصار عن المنطقة واطلاق سراح هؤلاء المواطنين الابرياء، وخصوصا الطفل محمد جمعة عبد الله.

بالأمس سقط بينوشيه، فمن يتبعه اليوم؟

الليل طويل، تسير ساعاته بطيئة، وتبدو نجوم سمائه معلقة ساكنة. أعلم ان الناس نيام، هجعوا الى مضاجعهم بعد طول عناء، متلهفين لساعات يسلمون الروح فيها الى بارئها ويستمتعون بحلم جميل. عندما تضيق الدنيا يحلو الحلم، وحين يتفاقم الألم لا يبدو في الدنيا شيء أحلى من حبيبات تخدّر الألم. وحين تضيق الدنيا على النفس تبحث عما تتلهى به، فلعل فيه ما ينسيها النصب. يتعب الجسد الطيني فيخلد للنوم، ولكن كيف تنام النفس وتهرب من هموم الدنيا؟ وهل تستطيع الروح ان تهرب من ضنك العيش وتمرح في عالم خيالي لا تكدّره المنغصات التي تصنعها يد الانسان؟ السعادة حلم يراود بني البشر، تحسبها الفتاة متجسدة في الزوج المثال، ويحسبها الظاميء معلقة بكأس ماء. يراها الدرويش واضحة في مناجاته، ويحسبها السياسي مرتبطة بالنصر الذي يحققه على طاغية مستبد في بلده. ما أحلى ان يصل المسافر الى داره، يقبل تربتها ويستريح تحت سقفها، يقبّل أطفالها ويتبادل أطراف الحديث مع اهلها. وعثاء السفر تضيف الى ألم الفراق والبعد، ويحول دون التلذذ بما في السفر من أنس.

لقد طال بنا السفر وبعدت بنا الشقة عن الوطن، فهل ولدنا لنتيه في الارض اربعين عاما؟ هناك من أهلنا من أكمل هذه المدة، وما يزال محروما من تقبيل تربة بلده. أي شعور يتملّك الواحد منا وهو يرى غيره يتلذذ بما في هذه التربة الطيبة من ماء وخضرة، ويستمتع بطيبة أهلها ودفء ديارهم. وكيف تموت مشاعر الظالم حتى ينسلخ من انسانيته، فلا يشعر بآلام الآخرين، يسترخص دماءهم ويترنم على آهاتهم، وينتشي على أصوات استغاثاتهم. فما معنى السعادة عنده؟ ما دامت مشاعره مناقضة للفطرة البشرية فسعادته شيء آخر، انه يسعد عندما يشقى الآخرون، ويطرب عندما يحزنون، ويعيش بموتهم. انسانيته تختزل في التشبث بالتسلط وعبادة الجاه والمال والسلطان. انه من معدن آخر غير معدن البشر، وعندما تبتلى بحكمه البلاد فانها تدخل عالم التعاسة والشقاء. ما أكثر من سوّلت لهم انفسهم الزيغ عن جادة الطريق فتقربوا من الظالم واستحبوا صحبته ورضوا بالعيش في قصوره، وهم يعلمون ان ما عنده ينفذ وما عند الله باق.

لقد طال السرى، وما يزال الليل يرخي سدوله على الدنيا، فكأن نجومه شدّت بحبال السماء وتسمّرت في مكانها، وكأن رحمة الله تعطلت عن بلوغ المستضعفين. لكن الايمان بما عند الله يمنع القنوط واليأس، ويستدعي الامل والرضى. ما أطول ليل المعاناة، فكلما لمع نجم في شرق الدنيا غيّبته ظلمة الليل او اصابه أفول. انتظرنا الفجر طويلا ولم تبد خيوطه الاولى بعد، ونحن نسمع نباح الكلاب وعواء الذئاب، اصواتها تشق سكون الليل وتقض مضاجع الآمنين. بحثنا عن صوت قدسي بعد ان خفتت اصوات الدعاة فلم نجد الا نزرا، فحتى القداسة اصبحت تخشى بطش الظالمين، وتثاقلت الكلمة الطيبة فاختفت عن الاسماع. حثالات صغيرة تسكعت على جنبات الطرق تبحث عن الحمائم البريئة لتخنق أنفاسها، وفرق الموت تؤرق النائمين وتتسلل في عتمة الليل الى الازقة بحثا عن ضحايا جدد. وما أن يطل الصبح حتى تظهر الحقيقة، ويختفي خفافيش الليل، لكن الليل ما أطوله، وما أشد العذاب الذي يعاني منه المظلومون. سمعنا الكثير عما سيأتي به الصبح، وما سينضح عن نوره. فتحنا قلوبنا ونفوسنا على كل الاحتمالات، بعد ان كاد اليأس يأخذ منا مأخذه. وها نحن صامدون على الدرب، راسخون كالجبال. وما يزال الطاغية يخشى هتافات طفل صغير في كرباباد او غيرها، فيزج به في غرف التعذيب انتقاما. أهذا هو الصبح الذي وعدنا به؟

صعبة هي الحياة في ظل القهر والاستعباد. وأصعب منها ان يرى الحر عبيد الدنيا يتكالبون على فتات الظالمين وموائدهم، حتى لكأن الشيطان استل من عقولهم وقلوبهم معاني الايمان بما عند الله. شاقة هي هذه الدنيا الحبلى بكل شيء. وعندما يلوح الفجر قريبا سوف يتضح بعون الله معنى الصمود والاباء والشرف والجهاد. لقد فعل الطاغية كل ما هو سوء، وبقي على الاخيار ان يوقفوه عند حده، ويعلنوا بلسان واحد رفضهم للخرافات البالية والقصص العتيقة التي ليس لها مصاديق الا في عقول الظالمين. بالامس سقط بينوشيه، وسيهوي معه أمثاله. دماء الشهداء تلاقحهم، وقافلة السجناء تشق دربها على الشوك والاحجار لعلها تصل الى نهاية الطريق ويبدأ عهد جديد. في ارض اوال تطاولت الاعناق لتنظر الى الغد المجهول، وان كان ثمة خفافيش مزعجة غير ذات شأن تتسابق مع الحمائم والبلابل لتشوش على الحقيقة. من بطون السجن انطلقت زغردات الاحرار تبارك للشعب انتصاراته الرائعة، وتعده بان المستقبل له، وان الظالمين لا مأوى لهم. طوبى للصامدين والثائرين والدعاة والاحرار، وسحقا لمن يعيش بدون قلب ويحيا بلا روح.

عائد الى الوطن

سأعود يوما للوطن ... مهما استطال بي الزمن
ومعي رفاق الدرب من ... ذاقوا المرارة والمحن
نحكي روايات المنا ... في والتغرب والإحن
ونبث عند الملتقى ... للأهل آهات الشجن
والى الذين تعذبوا ... يُصغي الفؤاد مع الأذن
عن يافع في قيده، ... يفدي الكرامة مرتهن
عن طفلة قد أرضعت ... ألم الجراح مع اللبن
وحمامة هذلت فمز ... قها العتاة على الفنن
سلبوا من الشعب الحقو ... ق وما لديه فما وهن
سأعود مرفوع الجبين ... مناطحا أغلى القنن
ونحط يوماً في أوال ... رحالنا نعم السكن

تاريخهم في أرضنا ... بالظلم والمكر اقترن
عبثوا بأرض المكرما ... ت وأشعلوا فيها الفتن
حكموا عباد الله بالتعذيب ظلما، والمنن
يا ويحهم قد أنكروا ... ما جاء في ماضي السنن
الحكم بيقى بالعدا ... لة قائماً فهو الحسن
والظلم يغرس في نفو ... س الناس آلام الضغن
يا أيها الطاغي الذي ... بالحكم والدنيا افتتن
ماذا ستحمل في غد، عند الرحيل سوى الكفن
لم كل هذا الكبرياء ... وذا التعالي أنت من؟
ماذا يفيد الصولجا ... ن بدون روح في البدن؟
فلتمض نحو جهنم ... وأنا أعود الى الوطن

بانتظار قرار شجاع للاصلاح - التتمة من ص ١

اعتبرا ادانة صريحة لنظام رئيس الوزراء بسب استمرار القمع. جاء صدور البيانين بمناسبة الذكرى الخامسة لاعتقال عدد من رموز الانتفاضة الشعبية المباركة في مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان.

بعد هذه الحقائق أصبح من الواضح ان ازمة البحرين تتفاعل بشكل متواصل وتفرض نفسها على محيطها الخليجي والعربي بقوة. والواضح كذلك ان هناك قوى تعمل في الخفاء لمنع حدوث التغيير المنشود، بسبب قلقها من ان يؤثر هذا التغيير سلبا على مصالحها ومواقعها في الدولة. فقد نشأت هذه القوى في الحقبة السوداء وربطت مصالحها بالوضع المتأزم، وتشعر انها لن تستطيع الحفاظ على مصالحها اذا تغيرت الاوضاع. وتبذل هذه القوى ما لديها من امكانات لوقف اي مشروع اصلاحي يتخذه الامير وحاشيته. فرئيس الوزراء لن يسمح بالاصلاح مهما كان الامر، بعد ان تعمق شعوره الخاوي بالعظمة والقوة. وقد بلغ به الاستكبار والاستعلاء ان اصبح غير قادر على استيعاب مفاهيم من نوع المشاركة السياسية والمحاسبة والشفافية. لكن دماء الشهداء تتربص بالطغاة والسفاحين، وتأبى ان تجف حتى تحقق المعجزات. ويقف الشعب البحريني اليوم على موعد مع التغيير الحتمي الذي هو احدى سنن الحياة والخلق. ويتوقع ان تشهد الاسابيع القليلة المقبلة احتدام الصراع بين القوى المقتنعة بالتغيير النسبي، والرافضة لاي شكل من الاصلاح السياسي خصوصا اذا انطوى ذلك الاصلاح على اعادة العمل بدستور البلاد المعطل منذ ربع قرن. وكانت اجهزة القمع التي يترأسها رئيس الوزراء وخلفاء هندرسون، تراهن على تغير في موازين القوى الداخلية لصالحها، لكن كانت قدرة الله وارادته لها بالمرصاد. فقد صمد المواطنون بوجه قوى الارهاب والتعذيب على مدى ربع قرن وأوصلوا قضيتهم الى كل مكان في العالم، وها هي تباشير الفرج تلوح في أفق البلاد.

اننا نطالب بالاصلاح والتغيير وفق دستور البلاد، ونرفض اي مساس بهذه الوثيقة التاريخية بين شعب البحرين والعائلة الحاكمة، ونؤيد اية خطوة تزيل آثار الحقبة السوداء التي فرضها رئيس الوزراء على الشعب، ونتمنى ان تتوفر للامير شجاعة كافية لاتخاذ قرار تاريخي بالغاء القرار المشؤوم الذي اتخذه رئيس الوزراء قبل ربع قرن. اذا حدث ذلك فسوف نشهد جميعا احلى ايامنا التي لم نعشها بعد.